عملية طوفان الأقصى وتداعياتها على الداخل الفلسطيني

م.د. ضفاف كامل كاظم

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ قسم السياسات العامة

dhifaf.kakaji@cis.uobaghdad.edu.iq

الملخص:

مثّلت عملية طوفان الأقصى نقطة تحوّلا حاسمة في ديناميات الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، إذ خلّفت تداعيات واسعة النطاق، ليس فقط على المستويين العسكري والإقليمي، بل أيضاً داخل الساحة الفلسطينية الداخلية، بما في ذلك قطاع غزة والضفة الغربية والفلسطينيين القاطنين داخل الخط الأخضر. تهدف هذه الدراسة إلى دراسة التداعيات الداخلية التراكمية للعملية عبر الأراضي الفلسطينية كمساحة اجتماعية سياسية مترابطة. تتمحور مشكلة البحث حول فهم كيف أعادت العملية وردّ الفعل الإسرائيلي اللاحق تشكيل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل الساحة الفلسطينية الداخلية، وما إذا كانت هذه التطورات قد عزّزت أنماط التشرذم والتبعية الهيكلية القائمة. تفترض الدراسة أن تداعيات العملية ساهمت في تدهور اقتصادي حاد، وتكثيف القيود السياسية والأمنية، وزيادة الهشاشة الاجتماعية. في الوقت نفسه، تفترض أن التجربة المشتركة للعنف والقمع عزّزت عناصر الهوية الفلسطينية الجماعية والتضامن العابر للأراضي، وتشير النتائج إلى أن العملية قد عمّقت الانهيار الاقتصادي الهيكلي، ووسّعت القيود السياسية، وأحدثت ضغوطًا اجتماعية وإنسانية كبيرة، بينما عززت في الوقت نفسه أشكالًا جديدة من التماسك الداخلي والوعي الجماعي.

الكلمات المفتاحية: عملية طوفان الأقصى؛ الأراضي الفلسطينية؛ التداعيات السياسية؛ الأزمة الاقتصادية؛ الآثار الاجتماعية؛ التماسك الفلسطيني.

Operation Al-Aqsa Flood and its repercussions on the Palestinian interior

Dr. Dhifaf Kamel Kadhim

University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies / Department of Public Policy

Abstract:

Operation Al-Aqsa Flood represented a crucial turning point in the dynamics of the Palestinian-Israeli conflict, it had far-reaching repercussions, not only on the military and regional levels, but also within the Palestinian arena itself, including the Gaza Strip, the West Bank, and Palestinians living within the Green Line. This study aims to examine the cumulative internal repercussions of the operation across

the Palestinian territories as an interconnected socio-political space. The research problem revolves around understanding how the Israeli operation and subsequent reaction reshaped the political, economic, and social conditions within the Palestinian domestic arena, and whether these developments reinforced existing patterns of fragmentation and structural dependency. The study posits that the repercussions of the operation contributed to a sharp economic decline, intensified political and security restrictions, and increased social fragility. Simultaneously, it posits that the shared experience of violence and repression strengthened elements of collective Palestinian identity and transnational solidarity. The findings indicate that the operation deepened structural economic collapse, expanded political restrictions, and generated significant social and humanitarian pressures, while simultaneously fostering new forms of internal cohesion and collective consciousness.

Keywords: Al-Aqsa Flood Operation; Palestinian Territories; Political Repercussions; Economic Crisis; Social Impacts; Palestinian Cohesion.

المقدمة

شكّلت عملية طوفان الأقصى في(٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣) نقطة تحوّل حاسمة في ديناميات الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، ليس فقط لما لها من تداعيات عسكرية وأمنية، بل أيضاً لما أحدثته من آثار عميقة وواسعة النطاق داخل الأراضي الفلسطينية الداخلية بوصفها وحدة مترابطة(تشمل قطاع غزة والضفة الغربية والفلسطينيين داخل الخط الأخضر كوحدة واحدة تتعرض لأشكال مختلفة من السيطرة والعنف، و تحديات اجتماعية واقتصادية متشابهة. وتكمن أهمية هذه الدراسة في عرض للتداعيات الفلسطينية الداخلية لعملية طوفان الأقصى، وتسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على كيفية تفاقم الضغوط الهيكلية على الحياة الاقتصادية الفلسطينية والتماسك الاجتماعي والمشاركة السياسية جراء العملية ورد الفعل الإسرائيلي اللاحق.

اهداف البحث: يهدف البحث إلى دراسة التداعيات الداخلية لعملية طوفان الأقصى في الأراضي الفلسطينية، من خلال تحليل آثارها السياسية والمؤسسية ورد الفعل الإسرائيلي اللاحق على الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية وداخل الخط الأخضر، فضلاً عن تقييم انعكاساتها الاقتصادية المتمثلة في تدمير البنية التحتية وتعطّل القطاعات الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة والفقر. كما يسعى إلى استكشاف تداعياتها الاجتماعية والإنسانية، بما في ذلك النزوح والتفكك الاجتماعي والضغوط التي تؤثر في صمود المجتمعات،

إضافة إلى تقييم أثر هذه التطورات في أنماط التماسك الداخلي الفلسطيني والهوية الجماعية وآفاق الحراك السياسي والاجتماعي.

وتتمحور **مشكلة البحث** حول السؤال المركزي: كيف أثرت عملية طوفان الأقصى وما تلاها من آثار على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل الأراضي الفلسطينية الداخلية؟ وانطلاقاً من هذه المشكلة، تطرح الدراسة عدة **فرضيات**. أولاً، تفترض أن العملية وما تلاها من تداعيات أدت إلى تدهور كبير في الأوضاع الاقتصادية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية الداخلية، تجلى ذلك في تدمير البنية التحتية، وانهيار القطاعات الإنتاجية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر. ثانياً، تفترض أن فترة ما بعد العملية شهدت تصعيداً في الإجراءات الأمنية والقمع السياسي، لا سيما في الضفة الغربية وداخل الخط الأخضر، مما أسفر عن توسيع نطاق القيود المفروضة على الحريات المدنية وحرية التعبير السياسي. ثالثاً، تفترض الدراسة أنه على الرغم من تفاقم التشرذم، فإن التجربة المشتركة للعنف والقمع ساهمت في تعزيز عناصر الهوية الفلسطينية الجماعية والتضامن العابر للحدود.

منهجية البحث: تتبنى هذه الدراسة منهجًا وصفيًا تحليليًا لدراسة التداعيات الفلسطينية الداخلية لعملية الطوفان باستخدام المنهج الوصفي لعرض وتوثيق التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الأراضي الفلسطينية عقب العملية والرد الإسرائيلي اللاحق. في الوقت نفسه، تفسير وتحليل هذه التطورات و آثارها البنيوية على الساحة الفلسطينية الداخلية، كما تستند الدراسة إلى منظور الاقتصاد السياسي لفهم العلاقة بين التصعيد العسكري وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية الأوسع نطاقًا في قطاع غزة والضفة الغربية. وتعتمد المنهجية على بيانات مستقاة من تقارير صادرة عن منظمات دولية، وتقييمات اقتصادية، وتقارير حقوق الإنسان، ومن خلال هذا المنهج، يحلل البحث كيف أعادت العملية وما تلاها تشكيل الأوضاع السياسية والهياكل الاقتصادية والديناميات الاجتماعية في السياق الفلسطيني الداخلي.

ووفقا لذلك قسم البحث على النحو الاتي:

المبحث الأول: موقع الداخل في المشروع الوطني الفلسطيني.

المبحث الثاني: الانعكاسات السياسية والمؤسساتية لعملية طوفان الأقصى على الداخل الفلسطيني.

المبحث الثالث: الانهيار الاقتصادي الهيكلي في غزة والضفة الغربية في ظل تداعيات عملية طوفان الأقصى.

المبحث الرابع: التداعيات الاجتماعية والإنسانية لعملية الطوفان على الداخل الفلسطيني.

المبحث الأول

موقع الداخل في المشروع الوطني الفلسطيني

يمثل الداخل الفلسطيني أحد المرتكزات الأساسية لفهم تطور القضية الوطنية الفلسطينية، إذ يتشكل من الفلسطينيين المقيمين في أراضي عام ١٩٤٨ والضفة الغربية وقطاع غزة. ورغم مركزية هذا الداخل في مسار الصراع، فإن تناوله في الأدبيات غالباً ما يتم بصورة مجزأة، الأمر الذي يستدعي مقاربة تحليلية شاملة تبرز وحدة التجربة الفلسطينية رغم تباين السياقات السياسية والجغرافية.

المطلب الأول

أهمية الداخل في فهم تطور المشروع الوطني الفلسطيني

يمكن إدراك أهمية دراسة الداخل الفلسطيني من خلال مجموعة من الأبعاد التاريخية والجغرافية والسياسية والاجتماعية التي تفسر طبيعة التحولات التي مر بها المجتمع الفلسطيني، وذلك على النحو الآتي:

يُشكّل الداخل الفلسطيني الواقع الجغرافي والديموغرافي (للفلسطينيين المقيمين في أراضي عام ١٩٤٨ (إسرائيل نفسها)، والضفة الغربية، وقطاع غزة) جوهر القضية الوطنية الفلسطينية. ورغم مركزيته، غالبًا ما يعاني البحث في هذا الموضوع من التشتت، حيث تُعامل تقاليد بحثية مختلفة الفلسطينيين داخل إسرائيل، والفلسطينيين في الضفة الغربية، والفلسطينيين في غزة ككيانات منفصلة، مما يُقوِّض الفهم المتكامل لديناميكيات المجتمع الفلسطيني ، فإن دراسة الداخل الفلسطيني بصورة شاملة تكتسب أهمية كبيرة لأسباب أكاديمية وسياسية واجتماعية، إذ تسهم في فهم الاستمرارية التاريخية للهوية الفلسطينية، وإدراك دور الجغرافيا في تشكيل القضية الفلسطينية وتحليل تحولات البنى الاجتماعية والسياسية في ظل الاحتلال والاستعمار الاستيطاني، فضلاً عن استكشاف انعكاسات هذه التحولات على آفاق السلام والمقاومة والتعايش في المستقبل..[١] وفي هذا السياق، يمكن توضيح أهمية دراسة الداخل الفلسطيني من خلال التطرق إلى مجموعة من الجوانب الأساسية التي تساعد في تفسير طبيعة هذه التحولات وأبعادها المختلفة، وذلك على النحو الآتي:

-**الاستمرارية التاريخية والهوية الجماعية:** منذ نكبة ١٩٤٨، عاش الفلسطينيون في مساراتٍ متوازيةٍ ومجزأةٍ جغرافيًا وسياسيًا. أما من بقوا داخل دولة إسرائيل ويُشار إليهم غالبًا بـ (فلسطينيي ١٩٤٨) فقد طوّروا مسارًا فريدًا شكّلته المواطنة في ظل دولة سعت إلى تهميشهم، مع الحفاظ على ارتباطٍ وثيقٍ بهويتهم الوطنية

[١] خالد عودة الله، فلسطينيو ٤٨ والمشروع الوطني الفلسطيني: حدود الدور وإمكانات التأثير، مجلة السياسة الفلسطينية، العدد ١٥ (رام الله: ٢٠١٩)، ص. ٧٧–١٠٣.

الفلسطينية. وفي المقابل، عاش الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة تحت الإدارة الأردنية والمصرية إلى أن خضعوا للاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧. تكشف دراسة هذه المكونات الثلاثة معًا عن التجارب التاريخية المشتركة التي لا تزال تربطهم: التهجير، والتشريد، والحكم العسكري، والتهميش المنهجي. وكما يؤكد المؤرخ رشيد الخالدي، لا يمكن فهم الهوية الفلسطينية فهمًا كاملًا دون تحليل مصير الفلسطينيين الذين بقوا في وطنهم في ظل هياكل سياسية مختلفة[١]، وعلى نحوٍ مماثل، يرى عزمي بشارة أن فلسطينيي الداخل يشكّلون "شهادة حية على النكبة وجسرًا بين الهوية العربية والأطر الإسرائيلية المفروضة من قبل الدولة".[٢]

-**الجغرافيا وتجزئة الداخل:** شكّلت الجغرافيا أحد أبرز أدوات التجزئة الإسرائيلية للمجتمع الفلسطيني. فمنذ عام ١٩٤٨، أحدث قيام إسرائيل انقسامًا حادًا بين التجمعات الفلسطينية داخل الدولة الجديدة وتلك الواقعة في الأراضي العربية المجاورة. وعززت حرب ١٩٦٧ هذا الانقسام بوضع الضفة الغربية وغزة تحت الاحتلال العسكري، مع فصلهما إداريًا عن المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. وأتت اتفاقيات أوسلو *(١٩٩٣–١٩٩٥) لتكرّس هذا الانقسام، بإقامة أنظمة قانونية متعددة للفلسطينيين: في الضفة الغربية (المناطق أ، ب، ج)، وفي غزة المحاصرة، مع تجاهل شبه تام للفلسطينيين في أراضي ١٩٤٨. هذا التفتيت الجغرافي لا يُعقّد العمل الوطني فحسب، بل يُظهر أن التجزئة نفسها أداة سياسية تُستخدم لإضعاف التماسك الجمعي[٣]

– **التحولات السياسية والاجتماعية وديناميكيات المقاومة:** تنوّعت أشكال السيطرة الإسرائيلية ما بين مواطنة منقوصة، واحتلال عسكري، وحصار خانق، ما أنتج أنماطًا مختلفة من الصمود والمقاومة. ففي الداخل، يواجه فلسطينيو ١٩٤٨ تمييزًا هيكليًا في مجالات الأرض، السكن ،التعليم والتمثيل السياسي، رغم حملهم الجنسية الإسرائيلية. يُعبّر حراكهم السياسي من خلال أحزاب مثل التجمع الوطني الديمقراطي (بلد) والجبهة

[١] رشيد الخالدي، الهوية الفلسطينية: بناء ووعي في ظل النكبة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٠)، ص. ٦٤.
[٢] عزمي بشارة، من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص. ٤١–٨٩.
*اتفاق أوسلو: هو مجموعة اتفاقيات سياسية وُقِّعت بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ابتداءً من عام ١٩٩٣ بعد مفاوضات سرية في النرويج، ونصّت على الاعتراف المتبادل بين الطرفين وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية لإدارة الشؤون المدنية والأمنية في أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال مرحلة انتقالية تمهّد للتفاوض حول قضايا الحل النهائي مثل القدس واللاجئين والحدود والمستوطنات. كما ترتب على الاتفاق تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق إدارية وأمنية مختلفة الصلاحيات. [١] للمزيد ينظر: محمد المجذوب، القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٤، ص ٤٨٧–٤٨٩.
[3] Human Rights Watch, A Threshold Crossed: Israeli Authorities and the Crimes of Apartheid and Persecution (New York: HRW, 2021), pp. 28–37.

الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) عن محاولاتٍ لصياغة هويةٍ وطنيةٍ داخل أطر قانونية مقيدة.[١] وفي الضفة الغربية، يعيش الفلسطينيون تحت منظومة الاحتلال المباشر والمستوطنات والحواجز، حيث تحوّلت السلطة الفلسطينية منذ أوسلو إلى كيان إداري محدود السيادة.[٢] أما في غزة، فالحصار المفروض منذ عام ٢٠٠٧ جعل من القطاع بؤرة إنسانية للمقاومة والصمود، مع تصاعد الدور السياسي لحركة حماس.[٣] ورغم هذا التشتت، ولّد الداخل الفلسطيني باستمرار مقاومةً بأشكالٍ متعددةٍ: سياسية، وثقافية، ومجتمعية. وقد أظهرت هَبّة أيار ٢٠٢١ (انتفاضة الوحدة)* أن الفلسطينيين في أراضي ١٩٤٨ والضفة الغربية وغزة يتقاسمون وعيًا جماعيًا يتجاوز الحدود المفروضة، مما يُبرز أن الداخل ليس مجرد فئة جغرافية بل مجال نضالي موحّد.[٤] كما أكّد إدوارد سعيد أن سرديات المقاومة لا يمكن حصرها في فئات الدولة، بل هي تجسيد لتجربةٍ متفرقةٍ مترابطةٍ لشعبٍ واحد.[٥]

المطلب الثاني

الداخل في إطار المشروع الوطني الفلسطيني

يُشير مصطلح "الداخل الفلسطيني" إلى ١.٩–٢.١ مليون فلسطيني بقوا في وطنهم بعد عام ١٩٤٨ ويحملون الجنسية الإسرائيلية اليوم. إن موقعهم داخل حدود ١٩٤٨ يجعلهم عند تقاطعٍ قانونيٍ ورمزيٍ بين مشروعين: المشروع الصهيوني القومي والمشروع الوطني الفلسطيني. وقد تذبذب وزنهم السياسي في المشروع الوطني عبر العقود من الحكم العسكري (١٩٤٨–١٩٦٦) إلى التعبئة بعد ١٩٦٧، والتفكك ما بعد أوسلو، ومرحلة أكتوبر ٢٠٠٠، وصولًا إلى مرحلة ما بعد قانون القومية لعام ٢٠١٨ وتجربة انخراط (حزب راعام) في

[1] Nadim N. Rouhana and As'ad Ghanem, The Palestinians in Israel: Readings in History, Politics and Society Haifa: Mada al-Carmel, 2019), pp. 33–78.
[2] Khalil Shikaki, "Palestinian Politics After Oslo: Restructuring Factional Relations," Journal of Palestine Studies 28, no. 2 (1999): 20–42
[3] Amnesty International, Israel's Apartheid Against Palestinians: Cruel System of Domination and Crime Against Humanity (London: Amnesty International, 2022), pp. 45–60
*هَبّة أيار / انتفاضة الوحدة ٢٠٢١ هي موجة احتجاجات ومواجهات اندلعت في أيار/مايو ٢٠٢١ بين الفلسطينيين وإسرائيل، على خلفية أحداث حي الشيخ جراح في القدس والاعتداءات على المسجد الأقصى، ثم توسعت لتشمل الضفة الغربية وقطاع غزة وفلسطينيي الداخل .وقد عُرفت بـ"انتفاضة الوحدة" لأنها شهدت تحركاً فلسطينياً متزامناً في مختلف الجغرافيا الفلسطينية، معبرةً عن وحدة الهوية والقضية الفلسطينية رغم الانقسام الجغرافي والسياسي .للمزيد أنظر: الهبة الشعبية في مناطق الـ ٤٨ المحتلة: أسبابها وتداعياتها، ٢٠٢١، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٦/أيار/٢٠٢١.
[4] European Council on Foreign Relations (ECFR), "Mapping Palestinian Politics: Arab Citizens of Israel," 2023, pp. 1–7.
[5] Edward Said, The Question of Palestine (New York: Vintage Books, 1992), p. 112

الائتلاف الحكومي (٢٠٢١–٢٠٢٢).[١] لذلك، يرى باحثون مثل نديم روحانا وعساف غانم أن فلسطينيو الداخل يمثلون محورًا استراتيجيًا في المشروع الوطني الفلسطيني، فهم يُجسدون استمرارية الوجود الفلسطيني داخل أراضي ١٩٤٨، ويملكون وصولًا فريدًا إلى مؤسسات الدولة والمجال العام، ويحملون وثائق رؤيويه مثل "الرؤية المستقبلية للعرب الفلسطينيين في إسرائيل" (٢٠٠٦) وإعلان حيفا (٢٠٠٧)* تحدد ملامح دولة لجميع مواطنيها على أسس المساواة.[٢] كما أسهمت لجنة المتابعة العليا (HFC) في تنسيق الإضرابات العامة والمواقف الجماعية داخل الداخل، فيما شكّلت أحداث أكتوبر ٢٠٠٠ نقطة تحوّل كبرى بعد استشهاد ١٣ فلسطينيًا برصاص الشرطة الإسرائيلية، ما رسّخ انعدام الثقة بين الدولة ومواطنيها الفلسطينيين.[٣] وقد عمّق القانون الأساسي لعام ٢٠١٨ هذا التمييز البنيوي، بإعلانه أن إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي فقط، متجاهلًا أي ضمانات دستورية للمساواة.[٤] وأخيرا، يظلّ الداخل الفلسطيني القلب النابض للقضية الوطنية، إذ يمثّل حلقة الوصل بين الوجود التاريخي على الأرض والمشروع الوطني الجامع. إن دمج دراسة الفلسطينيين في أراضي ١٩٤٨ والضفة وغزة ضمن إطارٍ تحليليٍ واحدٍ يتيح فهمًا أعمق لاستمرارية الهوية الفلسطينية في ظلّ التهجير والسيطرة. وفي المقابل، فإن إهمال هذا البعد يعيد إنتاج التشرذم الذي استُخدم منذ زمن كأداةٍ للهيمنة. وعليه، فإن التركيز على الداخل في البحث والسياسة هو خطوة نحو تصور مشروعٍ وطنيٍ متجددٍ يقوم على الحقوق والمواطنة والمقاومة المتصلة، ويؤسس لإمكانيات العدالة والتعايش المستقبلي. ومن هنا تنتقل هذه الدراسة إلى تحليل آثار عملية طوفان الأقصى على الداخل الفلسطيني بوصفه وحدةً مترابطة، من خلال بحث تداعياتها على الفلسطينيين في أراضي ١٩٤٨، والضفة الغربية، وقطاع غزة، وما أحدثته من تحولات سياسية واجتماعية وأمنية في مجمل البنية الفلسطينية.

المبحث الثاني

الانعكاسات السياسية والمؤسساتية لعملية طوفان الأقصى على الداخل الفلسطيني

[1] Mada al-Carmel, The Haifa Declaration (Haifa: Mada al-Carmel, 2007), pp. 1–

* هو وثيقة سياسية صاغتها مجموعة من المثقفين والناشطين الفلسطينيين داخل إسرائيل، وصدرت عن مركز مدى الكرمل في مدينة حيفا، حيث دعت إلى الاعتراف بالفلسطينيين في الداخل كأقلية قومية أصلية، وطالبت بالمساواة الجماعية والفردية وإنهاء السياسات التمييزية. كما أكد الإعلان على الحقوق الوطنية والثقافية للفلسطينيين في إسرائيل وعلى ضرورة تحقيق العدالة التاريخية للشعب الفلسطيني .للمزيد أنظر: إعلان حيفا: نحو دستور ديمقراطي قائم على المساواة، المركز العربي للدراسات التطبيقية مدى الكرمل، ٢٠٠٧.

[2] Adalah, The Future Vision of the Palestinian Arabs in Israel (Nazareth: Adalah, 2006), pp. 2–10

[3] Or Commission Report, "Findings and Recommendations," Government of Israel, 2003

[4] Adalah Legal Center, "The Basic Law: Israel – The Nation-State of the Jewish People," Legal Brief, 2018.

شكّلت عملية طوفان الأقصى تحوّلاً مهماً في المشهد السياسي الفلسطيني، إذ امتدت تداعياتها لتؤثر في البنية السياسية والمؤسساتية للداخل الفلسطيني. وفي هذا الإطار يتناول هذا المبحث أبرز هذه الانعكاسات على الفلسطينيين في أراضي ١٩٤٨ والضفة الغربية وقطاع غزة.

المطلب الأول

أزمة الشرعية والمؤسسات للسلطة الفلسطينية

قبل أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣ كانت قبضةُ السلطة الفلسطينية على الضفة الغربية ودورها التمثيلي تواجه تحدياتٍ متزايدة نتيجة الإخفاق في تحقيق السيادة، واستمرار التنسيق الأمني، والانقسام مع حماس في غزة. وقد عمّقت عملية «طوفان الأقصى» هذه التحديات، إذ واجهت السلطة توقعاتٍ شعبيةً للرد على التصعيد الإسرائيلي رغم محدودية قدراتها في ظل قيود الاحتلال، ما فاقم الأزمة البنيوية التي يمر بها النظام السياسي الفلسطيني.[١]؛ وأصبح التنسيق الأمني مع إسرائيل محلَّ خلافٍ داخلي متزايد، إذ اعتبره منتقدون تواطؤًا على قمع المقاومة. وفي الوقت نفسه، أدّت أزمة تحويلات المقاصّة وضغوط الحجز الإسرائيلي وتراجع دعم المانحين إلى إضعاف قدرة السلطة على توفير الخدمات الأساسية، مما عمّق أزمتها المؤسسية وقلّص شرعيتها الداخلية. وعمّقت العمليةُ خطوطَ الصدع في المشهد السياسي الفلسطيني بين الفصائل، وبين غزة والضفة، وبين النخب والقواعد، كما تصاعدت الانتقادات الموجّهة إلى السلطة وحركة فتح لعجزهما عن التكيّف مع التحولات المتسارعة.[٢] فيما أفرز الصعودُ الرمزيُّ لحماس خلافاتٍ حول عسكرةِ الفعل وتكاليفِه المدنية.[٣] كما اكتسبت فصائلُ أصغر وحركاتٌ شبابية جرأةً على تثبيت استقلاليتها بدل الاصطفاف خلف الحزبين الرئيسين.[٤] كما تفاقمت إشكالية «ازدواجية السلطة»، إذ عزّزت غزة تحت حكم حماس ادعاءها للشرعية السياسية، في حين بدت السلطة في الضفة أقل قدرة على احتكار التمثيل السياسي الفلسطيني [٥]وهكذا

[1] Operation al-Aqsa Flood: A Rupture in the History of the Palestinian Resistance" — on paradigm shift in politics and the regional ripple effects. InsightTurkey

[2] Anas Iqtait, The Palstinian Authority Since October 2023: Flawed Expectations and Failed leader ship, Journal of Palestine studies, Istitute for Palestine studies,Vol 53, No. 4,2024,pp.21-23.

[٣] طوفان الأقصى وصراع المقاربات ،تقدير موقف، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٧تشرين الأول،٢٠٢٣، ص ص٤-٦.

[٤]التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ٢٠٢٢-٢٠٢٣، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٢٤، ص ص٤٠-٤١.

[٥]خليل شقاقي، إعادة توحيد الضفة وغزة بإجراء مصالحة داخلية، أوراق سياساتية نقدية، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، أيار ٢٠٢٤، الموقع الاليكتروني: https://pcpsr.org/ar/node/979?utm_source=chatgpt.com

حفّزت العمليةُ ما يصفه كثيرٌ من المحللين بتحوّلٍ جذريٍّ في ميزان الهيمنة الداخلية.[١] وفي أفق المصالحة والحكم الموحّد، ازدادت التعقيدات: مَن يقود؟ وبأيّ شروط؟ وكيف تُدمَج رؤى متباينة للمقاومة والدبلوماسية والحكم؟ أسئلةٌ ما تزال موضع خلافٍ شديد. [٢] تشير التداعيات السياسية الداخلية لعملية «طوفان الأقصى» إلى مساراتٍ معقّدة، أبرزها احتمال بروز صيغ حكم بديلة، وإعادة تشكيل تحالفات الفصائل، وتزايد دور الأجيال الشابة خارج الأطر الحزبية التقليدية، إلى جانب الحاجة إلى ترتيبات سياسية جديدة لدمج غزة والضفة. وحتى مع أي وقفٍ لإطلاق النار، ستظل قضايا الحكم وإعادة الإعمار والأمن والشرعية المؤسسية مطروحة، في ظل إعادة تنشيط المقاومة كفاعلٍ سياسي مركزي وتراجع احتكار السلطة للمجال السياسي.

المطلب الثاني

انعكاس العملية على علاقة الفلسطينيين بالسلطات الإسرائيلية

أحدثت عملية ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣ تحولًا عميقًا في العلاقة الهشة أصلًا بين الفلسطينيين والسلطات الإسرائيلية؛ إذ انتقلت نظرة الدولة إلى مواطنيها الفلسطينيين، ولا سيما حاملي الجنسية الإسرائيلية، من إطار "الإدماج المشروط" إلى مقاربة أمنية تقوم على الاشتباه والرقابة. في المقابل، واجه الفلسطينيون داخل الخط الأخضر تضييقًا ملحوظًا في المجالين السياسي والمدني، بما يعكس تحولًا في طبيعة العلاقة بين الدولة والأقلية العربية الفلسطينية.[٣] وقد تجلّى هذا التحول في ثلاثة أبعاد رئيسة: تصاعد العسكرة والرقابة الأمنية، تراجع الضمانات القانونية والمدنية، وتفاقم أزمة الثقة بين المجتمع الفلسطيني ومؤسسات الدولة.[٤] وفور اندلاع الحرب شنت السلطات الإسرائيلية حملة أمنية واسعة في الضفة الغربية والقدس وأراضي ١٩٤٨، امتزج فيها القمع الأمني باتهامات الخيانة أو دعم الإرهاب. ففي الضفة الغربية تكثفت المداهمات والاعتقالات وقيود الحركة، ووفق بيانات نادي الأسير الفلسطيني تجاوز عدد المعتقلين ٩٠٠٠ فلسطيني بحلول مطلع عام

[١] طوفان الأقصى انهيار الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه غزة، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠٢٣، ص ص٢-٤. وكذلك أنظر: Adalah – The Legal Center for Arab Minority Rights in Israel, Crackdown on Freedom of Speech of Palestinian Citizens of Israel, 23 Oct 2023.

[٢] هل تؤسّس الحكومة الفلسطينية لأدوار جديدة للسلطة في الضفة وغزة؟" (٢٨ آذار/مارس ٢٠٢٤)، الموقع الاليكتروني: https://strategiecs.com/ar

[3] Adalah – The Legal Center for Arab Minority Rights in Israel, Crackdown on Freedom of Speech of Palestinian Citizens of Israel, 23 Oct 2023.

[٤] سحر فرنسيس، صمت: حالة طوارئ قانونية في ظل عمليات الإبادة، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ١٣٧، شتاء ٢٠٢٤، ص ص ٩٥-٩٧.

٢٠٢٤، كثير منهم دون توجيه تهم رسمية.[١] أما في القدس والداخل الفلسطيني فقد شددت السلطات القيود على التجمعات العامة، وفُرّقت وقفات تضامنية مع غزة، كما جرى تجريم بعض رموز التضامن الإنساني. وأصدر وزير الأمن القومي (إيتامار بن غافير) تعليمات باعتقال كل من يُظهر دعمًا لغزة أو لحركة حماس، وهو ما طُبق على نطاق واسع وشمل طلابًا وموظفين لمجرد التعبير عن التضامن[٢]، وقد أعادت هذه الإجراءات تشكيل العلاقة بين الدولة والمواطن الفلسطيني في إطار حالة طوارئ أمنية، حيث غلب البعد الأمني على العلاقة المدنية. فبدت المواطنة الفلسطينية داخل إسرائيل مشروطة بالصمت السياسي، بينما واجه الفلسطينيون في الأراضي المحتلة تشديدًا لواقع السيطرة العسكرية في حياتهم اليومية.[٣] وبالتوازي مع ذلك، فُعّلت قوانين الطوارئ لتشديد الرقابة على الفضاء الرقمي العربي، إذ راقبت الشرطة وجهاز الشاباك المنصات الاجتماعية وأبلغ عن آلاف المنشورات، كما تعرّض أكثر من ٢٠٠ فلسطيني داخل إسرائيل للاعتقال أو الفصل من العمل أو الدراسة بتهم تتعلق بدعم الإرهاب أو التحريض.[٤] وأشارت منظمات حقوقية مثل "عدالة" و"مساواة" إلى أن تطبيق هذه الإجراءات اتسم بالانتقائية والتمييز، إذ نادرًا ما خضع إسرائيليون يهود يدعون إلى تدمير غزة للمساءلة، في حين حوكم فلسطينيون بسبب منشورات رمزية أو دينية.[٥] وفي قطاع التعليم العالي اتخذت إجراءات تأديبية ضد طلاب عرب في جامعات مثل التخنيون وبن غوريون، كما فُصل بعض الموظفين في مؤسسات عامة بدعوى (قلة الوطنية).[٦] وقد أدى هذا المناخ إلى انتشار الخوف والرقابة الذاتية داخل المجتمع الفلسطيني، الأمر الذي قوض مكاسب محدودة تحققت سابقًا في مجالات الاندماج والمشاركة المدنية. كما أعاد هذا الواقع إبراز مفهوم "المواطنة المشروطة"، خاصة في ظل التناقض بين ادعاء إسرائيل الديمقراطية وطابعها القومي الإثني الذي رسخه قانون الدولة القومية لعام ٢٠١٨. وفي السياق ذاته تعرض نواب فلسطينيون في الكنيست لحملات تشهير إعلامية؛ إذ اتُّهم أيمن عودة بالخيانة

[١] المعطيات عن حملات الاعتقال وأعداد الأسرى الفلسطينيين منذ بدء حرب الإبادة، تقرير شهري، نادي الأسير الفلسطيني، ٢٠٢٤،الموقع الاليكتروني: https://www.ppsmo.ps/home/studies/16790?culture=ar-SA

[2] Haaretz, "Police instructed to arrest Arabs showing sympathy for Gaza," 15 Oct 2023.

[٣] حالة حقوق الانسان في العالم، منظمة العفو الدولية، نيسان ٢٠٢٤، ص ص ٧١-٧٦، الموقع الإليكتروني: https://www.amnesty.org/ar/documents/pol10/7200/2024/ar/?utm_source=chatgpt.com

[٤] نديم ناشف، المحتوى المحذوف: الحرب الإسرائيلية الرقمية على المحتوى الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ١٣٤، ٢٠٢٣، ص ص ٦٧-٦٩.

[٥] راما صلاحات ، احمد قاضي، مؤشر العنصرية والتحريض ٢٠٢٤، المركز العربي لتطوير الاعلام العربي(حملة) اذار ٢٠٢٥، ص ص ٩-١٤، الموقع الاليكتروني: https://7amleh.org/post/racism-index-2024 ar?utm_source=chatgpt.com

[6] SAM McNEIL, Israel cracks down on Palestinian citizens who speak out against the war in Gaza, 24 Nov2024k https://apnews.com/article/israel-gaza-war-palestinians-dissent-protest-849cc9250534b5bae98cea89e6f4d35e

بسبب إدانته قتل المدنيين في غزة، بينما خضع سامي أبو شحادة للتحقيق بتهمة التحريض.[1] اجتماعيًا، تعمقت فجوة الثقة بين المجتمع الفلسطيني ومؤسسات الأمن، حيث أعلنت بعض البلديات العربية تعليق التنسيق مع الشرطة احتجاجًا على الاعتقالات التعسفية وسوء المعاملة، في حين رصدت تقارير حقوقية اعتمادًا متزايدًا على أدوات الإكراه بدلًا من بناء الثقة المجتمعية.[2] أما على الصعيد الدولي، فقد أسهمت هذه السياسات في إضعاف صورة إسرائيل الديمقراطية؛ إذ أشارت تقارير هيومن رايتس ووتش ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى أن الإجراءات المتخذة بعد أكتوبر تعكس نمطًا من التمييز المنهجي وانتهاكًا للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.[3] كما سلطت وسائل إعلام دولية الضوء على حالات اعتقال وفصل من العمل بسبب منشورات إلكترونية[4]، بما يعزز الانطباع بأن الديمقراطية الإسرائيلية لا تشمل مواطنيها العرب. وعليه، لم تكن أحداث "طوفان الأقصى" مجرد مواجهة عسكرية، بل شكلت اختبارًا اجتماعيًا وسياسيًا كشف هشاشة التعايش داخل إسرائيل وعمق التباينات البنيوية في النظام القانوني والمؤسسي. كما أدخلت العلاقة غير المتكافئة بين الفلسطينيين والسلطات الإسرائيلية مرحلة جديدة تتسم بتزايد الرقابة والخوف وتراجع الثقة، في ظل إدراك متزايد بأن تحقيق الأمن المستدام يظل مرتبطًا بتحقيق العدالة السياسية والحقوقية.

المطلب الثالث

تأثيرها على المشاركة السياسية والبرلمانية للفلسطينيين داخل الخط الأخضر

أعادت عملية طوفان الأقصى تشكيل المناخ السياسي داخل إسرائيل، وأثّرت بعمق في وضع المواطنين الفلسطينيين في أراضي ١٩٤٨. فقبل العملية كانت المشاركة السياسية للفلسطينيين تشهد حالة من التشتت بعد انقسام (القائمة المشتركة) إلى عدة قوائم، الأمر الذي أدى إلى تراجع التمثيل العربي في الكنيست من ١٥ مقعدًا عام ٢٠٢٠ إلى ١٠ مقاعد عام ٢٠٢٢.[5] ورغم اختلاف التوجهات الأيديولوجية بين هذه الأحزاب، فإنها اتفقت على اعتبار التمثيل البرلماني وسيلة للدفاع عن الحقوق ومواجهة سياسات التهميش. بعد أكتوبر

[1] Haaretz, "MKs Odeh and Abu Shehadeh investigated for comments on Gaza war," 28 Oct 2023.
[2] Human Rights Watch, Israel/Palestine 2024 Report: Eroding Civil Freedoms, 2024
[3] فلسطين: على الدول التحرك لوقف الفظائع، هيومن رايتس ووتش، تشرين الأول،٢٠٢٥، الموقع الاليكتروني: https://www.hrw.org/ar/news/2025/10/06/israel/palestine-states-should-act-to-halt-atrocities?utm_source=chatgpt.com
[4] حملات قمع ممنهجة لحرية التعبير في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية(عدالة)، الموقع الاليكتروني: https://www.adalah.org/ar/content/view/10942?utm_source=chatgpt.com
[5] د. مهند مصطفى، قراءة في نتائج انتخابات الكنيست ال ٢٥ وتوجهات الحكومة القادمة، تقدير موقف، تشرين الثاني ٢٠٢٢، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص١١.

تصاعدت حملات التحريض ضد القيادات السياسية العربية، وتعرّض نواب بارزون مثل أيمن عودة وأحمد الطيبي وسامي أبو شحادة لهجمات إعلامية وسياسية، إلى جانب دعوات من اليمين لحظر الأحزاب العربية.[١] داخل الكنيست فُسّرت إدانات النواب العرب لقتل المدنيين وانتقاداتهم لقصف غزة بوصفها دعمًا للإرهاب، ما أدى إلى طرد بعضهم من الجلسات وتهديدهم بإجراءات قانونية استنادًا إلى قانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠١٦.[٢]

وامتد هذا التضييق إلى المستوى المحلي؛ إذ خضع بعض رؤساء البلديات العربية للاستجواب بسبب مواقفهم الحيادية أو رفضهم رفع الأعلام، وهو ما عزز شعور العزلة السياسية لدى القيادات العربية وأرسل رسالة مفادها أن المشاركة السياسية لا توفر الحماية من الشكوك الأمنية.[٣] وفي هذا السياق أظهرت استطلاعات «مبادرات إبراهيم» و«معهد الديمقراطية الإسرائيلي» بين أواخر ٢٠٢٣ وبداية ٢٠٢٤ انخفاضًا ملحوظًا في حماس الناخبين العرب، إذ تراجعت نسبة المشاركة المتوقعة من نحو ٦٥% عام ٢٠٢٠ إلى قرابة ٤٠%.[٤] كما كشفت مقابلات مع شباب عرب عن تنامي الشعور بالإحباط والتساؤل حول جدوى المشاركة السياسية في ظل اتهام ممثليهم بالإرهاب.[٥] وتجلّى هذا الاستياء أيضًا في المدن المختلطة مثل حيفا وعكا واللد، حيث تصاعدت التوترات بعد أحداث ٧ أكتوبر.[٦] وفي ظل مناخ الخوف من المراقبة الأمنية ضعفت قدرة الأحزاب العربية على التواصل مع قواعدها الشعبية، وتعرّض بعض النشطاء للملاحقة أو إغلاق حساباتهم الرقمية، كما أصبحت الأنشطة المجتمعية تخضع لقيود وتصاريح مشددة، الأمر الذي حوّل المشاركة السياسية من فرصة للتأثير إلى عبء محفوف بالمخاطر[٧]. بالتوازي مع ذلك، وثّقت منظمات قانونية مثل عدالة ومركز

[١] محمد وتد، فشل محاولة إقصاء أيمن عودة ومخاوف استهداف التمثيل العربي بالكنيست، الجزيرة نت، الموقع الاليكتروني: https://www.aljazeera.net/politics/2025/7/15/%D9%81%D8%B4%D9%84

[٢] أنس إبراهيم، الجريمة المنظمة في ظل دولة الإبادة، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت، العدد١٤٤، خريف ٢٠٢٥، ص ص ٢٨٦-٢٧٢

[٣] «قوانين الفجر الظلامية»... كيف يُشرعن الكنيست التمييز ضد العرب في إسرائيل؟ صحيفة الشرق الأوسط، الموقع الاليكتروني: https://aawsat.com/%D8%B4%D8%A4%D9%88%D9%86-%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9/50793

[٤] مبادرات إبراهيم: تهديد حقيقي يعرّض نزاهة الانتخابات في البلدات العربية للخطر، الموقع الاليكتروني: https://a5r5br.net/arab48/local-news/6578008-

[٥] قمع فلسطينيي الـ٤٨... تكامل بين مؤسسات الاحتلال الرسمية والشعبية، العربي الجديد، الموقع الاليكتروني: https://www.alaraby.co.uk/investigations/%D9%82%D9%85%D8%B9

[٦] هاني رمضان طالب، فلسطينيو ٤٨ وحرب الإبادة الإسرائيلية ضد قطاع غزة بين الواقع والمتوقع، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، تموز٢٠٢٤، ص ص ١٣-١٧.

[٧] العدوان على الحقوق الرقمية الفلسطينية، المركز العربي لتطوير الاعلام الاجتماعي(حملة)، ص ص ٤-٩، الموقع الاليكتروني: chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://7amleh.org//storage/The%20Attacks%

مساواة تصاعد الإجراءات الحكومية التي تستهدف التعبير السياسي العربي؛ حيث جرى استجواب أو توقيف طلاب وموظفين ونشطاء سياسيين بسبب مواقفهم أو منشوراتهم، في حين بررت السلطات هذه الإجراءات بالحفاظ على الوحدة الوطنية، بينما اعتبرتها تقارير حقوقية شكلاً من أشكال العقاب الجماعي.[١] كما وسّعت لجنة الأخلاقيات في الكنيست صلاحياتها التأديبية، ما أتاح إمكانية تعليق عضوية نواب عرب بذريعة "عدم احترام الدولة"، وهو ما حدّ من قدرة التمثيل العربي على التأثير السياسي الفعلي[٢] وعليه، عمّقت أحداث «طوفان الأقصى» الانطباع لدى كثير من الفلسطينيين في الداخل بأن المسار البرلماني يواجه قيودًا بنيوية تحد من فعاليته. وتبرز هنا مفارقة أساسية؛ إذ تحتاج الديمقراطية الإسرائيلية إلى المشاركة العربية لتعزيز شرعيتها، لكنها في الوقت نفسه تقوّض هذه المشاركة من خلال سياسات أمنية وتشريعية مقيّدة.[٣] لذلك كشفت كشفت الأحداث حدود المشاركة السياسية للفلسطينيين داخل الخط الأخضر، وأبرزت هشاشة العلاقة بين الدولة ومواطنيها العرب، حيث أصبح الكنيست ساحة تعكس أزمة ثقة متراكمة أكثر من كونه أداة فعالة للتأثير السياسي. وفي ضوء ذلك، فإن استمرار غياب المساواة الفعلية وحرية التعبير يهدد بتعميق عزوف الأجيال الجديدة من الفلسطينيين عن المشاركة السياسية الرسمية، وهو ما قد يؤدي إلى انكماش المجال الديمقراطي وتراجع فرص التعايش المدني داخل إسرائيل.

المبحث الثالث

الانهيار الاقتصادي الهيكلي في غزة والضفة الغربية في ظل تداعيات عملية طوفان الأقصى

أدت التداعيات الاقتصادية لعملية طوفان الأقصى إلى واحدة من أعنف الصدمات الاقتصادية في التاريخ الحديث للأراضي الفلسطينية؛ إذ تسببت الحرب في انكماش حاد للناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع كبير في معدلات البطالة، وتدمير واسع للبنية التحتية الأساسية، خصوصًا في قطاع غزة. كما رافق ذلك ضغوط مالية شديدة على السلطة الفلسطينية التي واجهت اختلالًا غير مسبوق في بنيتها المالية، الأمر الذي أعاد تشكيل المشهد الاقتصادي الفلسطيني وعمّق من حجم الأزمة. وفي هذا الإطار يتناول هذا الجزء من الدراسة أبرز ملامح هذه التداعيات.

المطلب الأول

[١] المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية تلاحق الطلاب الفلسطينيين بسبب منشوراتهم على وسائل التواصل الاجتماعي في ظل العدوان على غزة، المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية ٢٠٢٣، الموقع الاليكتروني:
https://www.adalah.org/ar/content/view/10936?utm_source=chatgpt.com
[٢] عدالة يلتمس إلى المحكمة العليا ضد قرار لجنة السلوكيات في الكنيست تعليق عضوية النائب عوفر كسيف، ١٥/تشرين الأول،٢٠٢٥، الموقع الاليكتروني: https://akkanet.net/143196/?utm_source=chatgpt.com
[٣] المصدر نفسه.

انهيار الاقتصاد الهيكلي وارتفاع معدلات البطالة

خلّفت عملية طوفان الأقصى تداعيات اقتصادية عميقة على الاقتصاد الفلسطيني في كلٍّ من قطاع غزة والضفة الغربية، حيث سُجِّلت أعلى مستويات الانكماش الاقتصادي منذ عقود. فقد انكمش اقتصاد غزة بنسبة **22.6%** خلال عام ٢٠٢٣، في حين شهد اقتصاد الضفة الغربية تراجعًا بنسبة **1.9%** في العام نفسه[١]، وهو ما يعكس حجم الصدمة الاقتصادية التي سببتها الحرب وما رافقها من تعطّل واسع للنشاط الاقتصادي. وقد أدت هذه التطورات إلى شلل شبه كامل في العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتدهور واضح في الأوضاع المعيشية للسكان، إذ خسر الاقتصاد الفلسطيني نحو نصف مليون وظيفة نتيجة انهيار عدد كبير من القطاعات الاقتصادية. كما تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.5% بنهاية عام ٢٠٢٣ مقارنة بتوقعات سابقة كانت تشير إلى نمو بنحو 3.2%، ما يعني حدوث فجوة اقتصادية بلغت 8.7 نقاط مئوية خلال فترة قصيرة.[٢] وبحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد خسر الناتج المحلي الإجمالي نحو 1.8 مليار **دولار** خلال عام ٢٠٢٣، وكان قطاع غزة الأكثر تضررًا، إذ انهار النشاط الاقتصادي فيه بنحو 80% خلال الربع الأخير من العام مقارنة بعام ٢٠٢٢. كما شهدت القطاعات الاقتصادية الأساسية تراجعًا حادًا؛ إذ انخفض قطاع الخدمات بنسبة 63%، وقطاع التجارة بنسبة 91%، والقطاع الزراعي بنسبة 93%[٣]، وتدل هذه المؤشرات على أن التداعيات الاقتصادية للعملية تجاوزت كونها أزمة مؤقتة لتتحول إلى انهيار بنيوي في الاقتصاد الغزي.

أما في الضفة الغربية، فقد بلغ الانكماش الاقتصادي 1.9% خلال عام ٢٠٢٣، مع انخفاض بلغ 18.8% في الربع الأخير من العام مقارنة بالعام السابق، متأثرًا بتراجع قطاعات رئيسية مثل البناء والتصنيع، وانخفاض الاستهلاك نتيجة فقدان آلاف العمال وظائفهم داخل إسرائيل، إضافة إلى تخفيضات الرواتب في القطاع العام.[٤] وتشير التقديرات الاقتصادية إلى أن إجمالي الأضرار حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤ بلغ نحو 18 مليار دولار، مع توقعات بانكماش إضافي في اقتصاد غزة قد يتجاوز 50% خلال عام ٢٠٢٤.[٥]

[1] UNCTAD, Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory, United Nations Conference on Trade and Development, Geneva, 2024, p. 4.
[2] Ibid.
[3] Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), Performance of the Palestinian Economy, 2024, May 2025,pp. 13-16.
[4] Ibid, pp. 17-18.
[5] Ibid,p 18.

كما أدت القيود الإسرائيلية وتعليق تصاريح العمل إلى خسائر كبيرة في الدخل، إذ قُدّرت الخسائر اليومية بحوالي 21.7مليون دولار، وترتفع إلى 25.5مليون دولار عند احتساب انخفاض أجور القطاع العام وتوقف نشاط القطاع الخاص. وتشير البيانات إلى أن نحو 148ألف عامل من الضفة الغربية فقدوا تصاريح العمل داخل إسرائيل، إضافة إلى فقدان 200ألف وظيفة في قطاع غزة[١]، كما ترافقت هذه التطورات مع ارتفاع حاد في الأسعار؛ إذ ارتفع مؤشر الأسعار في غزة بنسبة 153%في نيسان/أبريل ٢٠٢٤ مقارنة بالعام السابق، ما يعكس تدهور القدرة الشرائية للأسر وانهيار السوق المحلية.[٢] ولم تقتصر تداعيات هذا الانكماش الاقتصادي على تراجع مؤشرات النمو والإنتاج، بل امتدت إلى سوق العمل الفلسطيني، حيث انعكس توقف النشاط الاقتصادي والإغلاقات الأمنية في ارتفاع حاد في معدلات البطالة. وتشير تقارير منظمة العمل الدولية إلى أن الإغلاق الشامل للمعابر وتعليق تصاريح العمل وتعطل حركة التجارة أدّت مجتمعة إلى فقدان أكثر من نصف مليون وظيفة بحلول مطلع عام ٢٠٢٤.[٣]

وفي قطاع غزة، ارتفعت معدلات البطالة إلى نحو 80%خلال عام **٢٠٢٤** نتيجة التوقف شبه الكامل للأنشطة الاقتصادية وتدمير المناطق الصناعية وإغلاق المعابر، وهو ما دفع منظمة العمل الدولية إلى وصف الوضع بأنه سوق عمل في حالة انهيار يعتمد بدرجة كبيرة على المساعدات الإنسانية[٤]، أما في الضفة الغربية فقد ارتفع معدل البطالة إلى ما بين 30%و٣٥% خلال عام ٢٠٢٤ مقارنة بنحو 15%قبل الحرب، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل 313ألف شخص بعد أن كان يقارب 183ألفًا عام ٢٠٢٣[٥] وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن إجمالي الوظائف المفقودة في الأراضي الفلسطينية تجاوز 500ألف وظيفة بحلول عام ٢٠٢٤[٦]كما أسهم منع العمال الفلسطينيين من دخول إسرائيل في تفاقم الأزمة الاقتصادية؛ إذ حُرم أكثر من 235ألف عامل من فرص العمل، ما أدى إلى خسائر في الدخل قُدّرت بنحو 1.3مليار شيكل[٧] وقد انعكست هذه الأزمة على قطاعات اقتصادية عديدة مثل البناء والتصنيع والتجارة والسياحة، حيث

[1] IMPACTS OF THE CONFLICT IN THE MIDDLE EAST ON THE PALESTINIAN ECONOMY , World Bank Economic Monitoring Report, World Bank Group April 2025, pp. 2-4.
[2] International Labour Organization (ILO), Rapid Assessment of the Labour Market Impact of the Gaza War, Geneva, 2024.
[3] ILO, Gaza Labour Market Update, Q2 2024
[4] OCHA, Movement and Access in the West Bank (Aug 2023; Sept 2024): https://www.ochaopt.org/content/movement-and-access-west-bank-september-2024
[5] World Bank, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, April 2024
[٦] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS)، النشرة الإحصائية ربع السنوية لسوق العمل في فلسطين، ٢٠٢٤.
[7] Impact of the war in Gaza on the labour market and livelihoods in the Occupied Palestinian Territory, International labour organization, Bulletin No. 4, June 2024, pp. 1-4.

اضطرت العديد من الشركات إلى تقليص نشاطها أو تعليق أعمالها نتيجة تراجع الطلب وارتفاع تكاليف النقل واضطرابات سلاسل التوريد.[١]

كما امتدت تداعيات الحرب إلى فلسطينيي الداخل داخل إسرائيل، حيث ارتفعت البطالة بينهم من 5.1% قبل الحرب إلى ١٥.٦% في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، في حين انخفض متوسط الدخل العربي بنسبة 48.8% خلال الشهرين التاليين للحرب.[٢] ويعكس ذلك هشاشة ارتباط المجتمع العربي بالاقتصاد الإسرائيلي، حيث يتحول أي اضطراب سياسي أو أمني إلى أزمة اقتصادية مباشرة تؤثر في فرص العمل ومستويات الدخل.[٣]

وقدّرت منظمة العمل الدولية أن نحو 507 آلاف وظيفة فُقدت بحلول الربع الأول من عام ٢٠٢٤، مع احتمال ارتفاع معدل البطالة إلى نحو 57% إذا استمر الوضع الاقتصادي على حاله.[٤] كما تراجع الدخل الناتج عن العمالة داخل إسرائيل – الذي بلغ نحو 4.3 مليار دولار عام ٢٠٢٢ – بصورة حادة نتيجة القيود المفروضة على العمل عبر الخط الأخضر.[٥]

وتكشف هذه المؤشرات عن تحوّل بنيوي في سوق العمل الفلسطيني، حيث أدى تدمير الاقتصاد في غزة والانكماش في الضفة الغربية إلى تراجع حاد في الدخل وتزايد الاعتماد على المساعدات الإنسانية.

المطلب الثاني

تدمير البنى التحتية

اتبعت إسرائيل خلال الحرب استراتيجية استهدفت البنى التحتية الاقتصادية والخدمية في قطاع غزة، بما في ذلك قطاعات الإسكان والتعليم والصحة والمياه والكهرباء، الأمر الذي أدى إلى تدمير واسع النطاق للقدرة الإنتاجية في القطاع. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن قيمة الأضرار التي لحقت بالقطاعات الرئيسية

---

[١] «البطالة في الضفة الغربية وغزة تتفاقم بعد إغلاق المعابر»، ٢٠٢٤؛ موقع عرب ٤٨، «خسائر العمالة الفلسطينية تتجاوز ١.٣ مليار شيكل شهريًا»، الجزيرة نت، ٢٠٢٤.

[2] The two-year war in Gaza: Impacts on employment and livelihoods in the West Bank, International labour organization, October 2025,PP.2-5, chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.ilo.org/sites/default/files/2025-10/Bulletin%20no.6-%20impact%20on%20the%20West%20Bank_0.pdf

[3] Ibid.

[٤] الآثار الاقتصادية والاجتماعية لطوفان الأقصى على المجتمع العربي داخل إسرائيل قراءة في تقرير (IATF، كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤).

[5] Impact Of The Conflict In The Middle Esat On Palestinian Economy,, World Bank Economic Monitoring Report, September 2025. Pp. https://thedocs.worldbank.org/en/doc/b0aa8e2b84b6c39ea5273c9f1333cb13-0280012024/original/Palestinian-Econ-Upd-May2024-FINAL-SYNOPSIS-ARABIC.pdf

بلغت نحو 29.88مليار دولار حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤، بعد تدمير نسبة كبيرة من المباني والوحدات السكنية، وتضرر قطاعات الإسكان والتجارة والصناعة والخدمات.[١] كما تعرّضت مرافق المياه والصرف الصحي لأضرار جسيمة، حيث دُمّرت أربع محطات رئيسة لمعالجة مياه الصرف الصحي من أصل ست محطات، إضافة إلى خزان مياه مركزي في رفح. وتشير تقارير هيومن رايتس ووتش إلى أن بعض هذه العمليات تم بشكل متعمد، حيث أظهرت صور الأقمار الصناعية عمليات تفجير لخزانات المياه وتجريف الألواح الشمسية التي تغذيها بالطاقة.[٢] وبحسب تقديرات البنك الدولي، فقد تعرّض نحو **60%**من منشآت المياه والصرف الصحي في غزة للتدمير أو الأضرار، الأمر الذي فاقم الأزمة الإنسانية وحرمان السكان من مصادر المياه الأساسية.[٣] كما تعرّض القطاع الزراعي لدمار واسع، حيث تضرر ما بين 81%و٩٦% من أصوله الزراعية، بما في ذلك الأراضي والمواشي والآبار والمعدات الزراعية، بخسائر قُدّرت بنحو 629مليون دولار.[٤] وقد أدى ذلك إلى تراجع القدرة الإنتاجية المحلية وتزايد الاعتماد على المساعدات الغذائية. وتشير التقارير كذلك إلى أن 83%من المرافق الصحية و 78%من المدارس و 59%من شبكات المياه والصرف الصحي قد تضررت أو دُمّرت، كما ارتفع عدد النازحين إلى نحو 1.1مليون شخص .كما فقد قطاع الاتصالات أكثر من 70%من بنيته التقنية[٥]، ما أدى إلى انقطاع واسع في خدمات الاتصال وتفكك البنية الحضرية والاقتصادية في القطاع.

المطلب الثالث

تداعيات العملية على البنية المالية والمؤسساتية

أدّت الحرب إلى تعميق الأزمة المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية، حيث رفعت إسرائيل اقتطاعات أموال المقاصة إلى ما بين 500و٦٠٠ مليون شيكل شهريًا بعد أن كانت نحو 200مليون شيكل، ما أدى إلى تراجع تحويلات المقاصة بأكثر من ٥٠%.[٦] ونتيجة لذلك لم تعد الحكومة الفلسطينية قادرة على دفع سوى

[١] رائد محمد حلس، اقتصاد اللا-دولة في مرحلة ما بعد الحرب سياسات التفكيك المنظم للبنى الاقتصادية في غزة كأداة للهيمنة السياسي، ورقة علمية، مركز الزيتونة، ت١/٢٠٢٥، ص ٩.

[٢] الإبادة وافعال الإبادة الجماعية، ١٩/ك١/٢٠٢٤/هيومن رايتس وتش .www Hrw.org/ar/report/2024/12/19/39003

[٣] رائد محمد حلس، مصدر سبق ذكره، ص ٨.

[4] GAZA AND WEST BANK INTERIM RAPID DAMAGE AND NEEDS ASSESSMENT, World Bank GROUP, FEBRUARY 2025, P. 37. chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://thedocs.worldbank.org/en/doc/133c3304e29086819c1119fe8e85366b-0280012025/original/Gaza-RDNA-final-med.pdf

[5] World Bank, European Union & United Nations, Gaza and West Bank Interim Rapid Damage and Needs Assessment (IRDNA), Washington DC, 2025, pp. 6-8.

[6] IATF, Arab Society Amid the War: Employment and Economy, January 2024, pp. 3–4. .

50–70%من رواتب الموظفين، الأمر الذي فاقم الضغوط الاجتماعية والاقتصادية. وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن القطاع المصرفي الفلسطيني ما يزال متماسكًا نسبيًا بفضل إجراءات سلطة النقد الفلسطينية، إلا أنه يواجه مخاطر متزايدة نتيجة القيود المفروضة على التحويلات المالية بين البنوك الفلسطينية والإسرائيلية[1]. كما قررت الحكومة الإسرائيلية خصم الأموال المخصصة لقطاع غزة ومستحقات الأسرى من عائدات المقاصة، الأمر الذي دفع السلطة الفلسطينية إلى رفض استلام الأموال المنقوصة باعتبارها أموالًا فلسطينية لا يجوز مصادرَتها وفق اتفاقية باريس الاقتصادية. وقد أدى ذلك إلى تفاقم الأزمة المالية واضطرار الحكومة إلى الاقتراض من البنوك المحلية لتغطية جزء من الرواتب، وهو ما يكشف عن الهشاشة البنيوية لمنظومة التمويل الفلسطينية واعتمادها الكبير على الجانب الإسرائيلي.[2]

المبحث الثالث

التداعيات الاجتماعية والإنسانية لعملية الطوفان على الداخل الفلسطيني

لم تقتصر تداعيات عملية طوفان الأقصى على الأبعاد العسكرية والاقتصادية فحسب، بل امتدت آثارها العميقة إلى البنية الاجتماعية والإنسانية داخل المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والداخل الفلسطيني. وفي هذا السياق يتناول هذا المبحث أبرز الانعكاسات الاجتماعية والإنسانية للحرب، ولا سيما ما يتعلق بتفاقم الأوضاع المعيشية، واتساع نطاق النزوح والفقر، وتدهور الخدمات الأساسية وما ترتب عليه من آثار على النسيج المجتمعي الفلسطيني.

المطلب الأول

النزوح والتهجير القسري

يعدّ قطاع غزة من أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم، إذ تبلغ الكثافة السكانية فيه نحو ٦٣٠٠ نسمة لكل كيلومتر مربع، ويشكّل الأطفال دون سن الخامسة عشرة قرابة ٤٠% من سكانه، فيما تُقدَّر نسبة اللاجئين بنحو ٦٠% من إجمالي السكان[3]،وتعكس هذه المؤشرات هشاشة البنية الديموغرافية والاجتماعية في القطاع وقابليتها العالية للتأثر بالصدمات والحروب. كما أن الأوضاع المعيشية في غزة كانت، حتى قبل الحرب الأخيرة، تعاني ضغوطًا متزايدة نتيجة الحصار الإسرائيلي المفروض منذ عام ٢٠٠٧ وما رافقه من جولات

[1] World Bank, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, Washington DC, April 2024 pp. 9–11.

[2] مروة محمد كيلاني، تداعيات طوفان الأقصى على إسرائيل وفلسطين: رؤية استشرافية لمستقبل فلسطين، مجلة حوليات آداب عين شمس، كلية الآداب، جامعة عين شمس، المجلد ٥٢، ٢٠٢٤، ص ٣٥٧

[3] حرب غزة: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة على دولة فلسطين تقديرات أولية لغاية (٥/ت٢/٢٠٢٣)، الاسكوا، الأمم المتحدة. ص ص ٤-٥.

تصعيد عسكري متكررة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم معدلات الفقر والبطالة واتساع نطاق انعدام الأمن الغذائي وتدهور الخدمات الأساسية بصورة مستمرة.وفي هذا السياق، أصدر جيش الاحتلال الإسرائيلي في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ أمرًا بإخلاء جميع المجتمعات الواقعة شمال وادي غزة، بما في ذلك مدينة غزة، مطالبًا السكان بالانتقال إلى الجنوب خلال مهلة لا تتجاوز ٢٤ ساعة. وقد دعا وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت سكان شمال القطاع إلى المغادرة بدعوى ضرورة الفصل بين المدنيين والمقاتلين، مؤكدًا أن من يريد إنقاذ حياته عليه التوجه جنوبًا[١]، وجاء هذا القرار بعد أسبوع واحد فقط من عملية طوفان الأقصى، ما أدى إلى نزوح مئات الآلاف من الفلسطينيين من شمال غزة بحلول ١٤ تشرين الأول/أكتوبر [٢]، في مشهد وصفه العديد من المراقبين بأنه يذكّر بـ "نكبة ثانية" للفلسطينيين في القطاع.[٣] وقد أثار هذا القرار ردود فعل دولية واسعة؛ إذ أدانت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان للنازحين داخليًا باولا جافيريا بيتانكور أمر الإخلاء القسري واعتبرته انتهاكًا صارخًا للقانون الإنساني الدولي[٤] كما أشارت وزارة الخارجية الفلسطينية في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣ إلى أن إسرائيل تدفع النازحين إلى مزيد من النزوح القسري عبر تضييق مناطق الإيواء وحصر حركة السكان باتجاه الجنوب قرب معبر رفح .[٥] وبالفعل شهد قطاع غزة واحدة من أكبر موجات النزوح القسري في التاريخ الفلسطيني الحديث؛ إذ تشير التقديرات إلى تشريد نحو ٢.١ مليون فلسطيني، أي ما يقارب ٩١% من سكان القطاع[٦]،وبالفعل شهد قطاع غزة واحدة من أكبر موجات النزوح القسري في التاريخ الفلسطيني الحديث؛ إذ تشير التقديرات إلى تشريد نحو ٢.١ مليون فلسطيني، أي ما يقارب ٩١% من سكان القطاع وقد تركز النزوح في محافظتي غزة وشمال غزة بعد صدور أوامر الإخلاء، حيث

[1] Jacob Fischler, U.S. stresses support for Israel as 1 million residents of North Gaza ordered to evacuate October 13, 2023, https://coloradonewsline.com/2023/10/13/u-s-stresses-support-for-israel-as-1-million-residents-of-north-gaza-ordered-to-evacuate/

[2] ISABEL DEBRE ,Palestinians flee northern Gaza after Israel orders 1 million to evacuate as ground attack looms October 14, 2023, https://apnews.com/article/israel-palestinians-gaza-hamas-war-c8b4fc20e4fd2ef381d5edb7e9e8308c

[3] Mohammed R Mhawish, A second Nakba': Echoes of 1948, as Israel orders Palestinians to leave, 14 Oct 2023, https://www.aljazeera.com/news/2023/10/14/a-second-nakba-echoes-of-1948-as-israel-orders-palestinians-to-leave

[4] Israel must rescind evacuation order for northern Gaza and comply with international law: UN expert, 13 October 2023, United Nations Human Rights, https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/10/israel-must-rescind-evacuation-order-northern-gaza-and-comply-international

[5] الخارجية الفلسطينية: إسرائيل تهدف "لحشر" نازحي غزة باتجاه مصر، العربية نت، ٠٦ ديسمبر ٢٠٢٣، https://web.archive.org/web/20231206115655/http://www.alarabiya.net/arab-and-world/2023/12/06/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9

[6] Impacts of the Conflict in the Middle East on the Palestinian Economy, World Bank Economic Monitoring Report, May 2024, pp. 3-5.

انخفض عدد سكانهما من ١.١ مليون نسمة إلى نحو ٤٠٠ ألف فقط، بينما توجه معظم النازحين إلى مناطق مكتظة مثل رفح ودير البلح .[١] ولم يكن هذا النزوح مجرد نتيجة عارضة للعمليات العسكرية، بل ارتبط بتصورات سياسية واستراتيجية طرحتها جهات إسرائيلية حول إخلاء القطاع. فقد أشارت وثائق صادرة عن وزارة الاستخبارات الإسرائيلية إلى سيناريو يقضي بترحيل سكان غزة إلى سيناء، وهو ما انعكس في تصريحات سياسية إسرائيلية عدة. كما تجسّد هذا التوجه عمليًا فيما عُرف بـ "خطة الجنرالات" التي هدفت إلى السيطرة على شمال القطاع عبر تهجير السكان نحو الجنوب وفرض حصار مشدد يشمل منع إدخال الغذاء والمياه والوقود واستخدام التجويع أداة للضغط لدفع السكان إلى النزوح القسري[٢]،وترافق ذلك مع استهداف مباشر لمراكز الإيواء التي يفترض أن تشكل ملاذًا آمنًا للنازحين؛ إذ تعرضت هذه المراكز للقصف ٣٩ مرة خلال أقل من شهر، الأمر الذي دفع السكان إلى التنقل المستمر وفقدان أي نقطة استقرار خلال الحرب. كما أسهم الدمار الواسع الذي طال نحو ٨٠% من المباني السكنية والمؤسسات العامة – بما فيها المدارس والجامعات والمستشفيات – إضافة إلى منع إدخال الغذاء والدواء والوقود، في تحويل القطاع إلى بيئة شبه غير صالحة للحياة، الأمر الذي جعل التهجير القسري نتيجة بنيوية لسياسات الحرب وليس مجرد أثر جانبي لها.

وعلى الرغم من شدة القصف والظروف الإنسانية القاسية، فقد شكّل الصمود الشعبي الفلسطيني عاملًا مهمًا في الحد من تحقيق هدف التهجير الكامل؛ إذ بقي في شمال القطاع في المراحل الأولى نحو ٤٠٠ ألف شخص من أصل ١.١ مليون، ثم أُجبر لاحقًا نحو ١٣٠ ألفًا على النزوح، بينما استمر نحو ٧٠ ألف فلسطيني في البقاء في شمال القطاع رغم القصف المكثف وانعدام مقومات الحياة الأساسية[٣]،كما تشير التقديرات إلى أن نحو ١٠٠ ألف فلسطيني غادروا قطاع غزة عبر معبر رفح حتى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٤. ما أدى إلى خلق بيئة اجتماعية ضاغطة أثّرت في الحركة اليومية للسكان وأضعفت النشاط الاقتصادي والمؤسساتي. كما وثّق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية مقتل عشرات الفلسطينيين خلال الشهر الأول من الحرب، إلى جانب إصابة المئات وتوسّع حملات الاعتقال وتعطل الحركة الاقتصادية وتراجع عمل

[١] أشرف بدر، قطاع غزة بين التهجير الطوعي والتهجير القسري ١٩٦٧-٢٠٢٤، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، العدد١٤٢، ٢٠٢٥، ص ٢٩٠.
[٢] المصدر نفسه، ص ٢٨٩.
[3] Ameneh Mehvar and Nasser Khdour, Civilians or Soldiers? Settler violence in the West Bank, Report, 10 June 2024,ACLED, https://acleddata.com/report/civilians-or-soldiers-settler-violence-west-bank.

المؤسسات المدنية.[1] أما داخل الخط الأخضر، فقد امتدت تداعيات الحرب إلى الفلسطينيين الذين وجدوا أنفسهم في مواجهة تصاعد سياسات القمع والملاحقة. فقد شملت الإجراءات الإسرائيلية حملات اعتقال واستجواب طالت أطباء ومعلمين وطلابًا وفنانين بسبب تعبيرات تضامن مع غزة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. كما اتخذت بعض الجامعات الإسرائيلية إجراءات تأديبية ضد عدد كبير من الطلاب العرب انتهى بعضها بالفصل النهائي[2]، وترافق ذلك مع تصاعد خطاب رسمي يصف الفلسطينيين داخل إسرائيل بأنهم "الخطر الداخلي" أو "الساحة الرابعة للمواجهة"، إلى جانب قرارات بتشكيل ما يسمى بـ "الحرس القومي" وتسليح مجموعات مدنية يهودية في المدن المختلطة، وهو ما أعاد إلى الذاكرة مشاهد الميليشيات خلال نكبة عام ١٩٤٨[3].وفي هذا السياق برزت ظاهرة ما يمكن تسميته بـ "التهجير الرمزي"، من خلال حملات التحريض والملاحقة القانونية والتعليمية والمهنية التي تعرض لها الفلسطينيون داخل إسرائيل، الأمر الذي خلق شعورًا متزايدًا بالهشاشة الاجتماعية والضغط الوجودي حتى في غياب النزوح الجغرافي المباشركما انعكست الحرب بوضوح على الهوية والوعي الجمعي الفلسطيني؛ ففي غزة أصبح البقاء الجسدي هو الهمّ الأول للسكان في ظل نقص الغذاء والمياه والدواء والمأوى، بينما يعيش الفلسطينيون في الداخل حالة توتر بين هويتهم الوطنية ومتطلبات التكيف داخل دولة تنظر إليهم باعتبارهم تهديدًا أمنيًا مستمرًاوتشير التحليلات السياسية والاجتماعية إلى أن الحرب لم تعِد تشكيل موازين الصراع العسكري فحسب، بل أثرت أيضًا في العلاقات الاجتماعية الفلسطينية وعمّقت الفجوة بين غزة والضفة والداخل نتيجة اختلاف مستويات التعرض للدمار والقمع والتهميش الاقتصادي. وبذلك يمكن القول إن عملية طوفان الأقصى وما تبعها من حرب شاملة لم تغيّر فقط موازين الصراع العسكري، بل أعادت تشكيل البنية الاجتماعية الفلسطينية برمتها؛ إذ تآكل رأس المال الاجتماعي وتراجعت القدرة على العمل الجماعي، في حين برزت أولويات جديدة تتعلق بالصمود الإنساني والاقتصادي. وتشير تقديرات عديدة إلى أن التعافي الاجتماعي والاقتصادي في غزة قد يحتاج سنوات طويلة وربما أجيالًا كاملة إذا لم تتوافر بيئة سياسية مستقرة ودعم دولي واسع لإعادة الإعمار والتنمية.

المطلب الثاني

ارتفاع معدلات الفقر والمجاعة وانعدام الأمن الغذائي

[1] حرب غزة: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة على دولة فلسطين: ، تقديرات أولية لغاية (٥/ت٢/٢٠٢٣)، الإسكوا، منظمة الأمم المتحدة، (٥/ت٢/٢٠٢٣)، ص ص٤-٥.

[2] المصدر نفسه، ص ١٣-١٧.

[3] رنا الخالدي، كيف تقرأ التداعيات الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٩تشرين الثاني،٢٠٢٣، ص ٣٥٩.

خلفت عملية طوفان الاقصى معاناة إنسانية عميقة بين سكان غزة والضفة الغربية وعرب الداخل، وتركزت المعاناة الأكبر في صفوف الفئات الأشد ضعفًا. فالمعارك داخل المناطق المأهولة وتعطّل الخدمات الأساسية مثل الماء والغذاء والرعاية الصحية أدّت إلى أزمة إنسانية غير مسبوقة. وقد تفاقمت الأزمة مع تسجيل مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي، حيث أشارت التقارير الأممية إلى أن ٩٥% من سكان شمال غزة يعانون من الجوع، وأن طفلًا من كل أربعة أطفال بات مهددًا بالهزال وسوء التغذية المزمن. ويؤكد خبراء التنمية أن المجتمعات التي تتعرض لمثل هذه المستويات من التجويع المبكر تعاني لاحقًا من آثار طويلة الأمد على التعليم والصحة والإنتاجية، كما وثّقت ذلك تجارب دول عديدة شهدت أزمات مشابه.[١] مثل(الصين، ألمانيا، هولندا، إثيوبيا).

فقد بلغ معدل الفقر في قطاع غزة نهاية عام ٢٠٢٣ ٦٣,٧%[٢]، ووصل نهاية عام ٢٠٢٤ الى ١٠٠% وطوال العام ، وأشار تقرير صادر عن ٢٠٢٥ منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) في نوفمبر ٢٠٢٥ أن كل ٢.٣ مليون نسمة في غزة يعيشون تحت مستوى الفقر بعد انهيار الاقتصاد بنسبة ٨٣% في ٢٠٢٤.[٣] وتسببت الحرب في ارتفاع أسعار المواد الغذائية مع تفاقم مخاطر سوء التغذية لاسيما بين الأطفال الرضع والصغار مع ظهور الامراض وتفشي الأوبئة، وعانى في شمال غزة ٩٥% من السكان من انعدام الأمن الغذائي، ويواجه طفل من كل أربعة خطر الهزال وسوء التغذية المزمن، وأدى فقدان السكن والخدمات الأساسية لانهيار منظومة الحياة اليومية، وبشكل يمثل تهدد الوجود البشري داخل القطاع. وأصبح الفقر شبه شامل في غزة، إذ تراجعت مستويات الدخل في غزة إلى ١,٠٨٤ دولارًا للفرد سنويًا (أي خمس متوسط دخل الفرد في الضفة). مما يوضح اتساع الفجوة البنيوية بين غزة والضفة، وهي من أبرز سمات الداخل الفلسطيني بعد العملية، إذ يعيد الاقتصاد إنتاج الانقسام السياسي والاجتماعي بشكل ملموس. فقبل الحرب في ٢٠٢٣، كان معدل الفقر في الضفة الغربية منخفضًا مقارنة بغزة، نحو ١٢%.[٤] وكثرت أعداد الاسر التي تعيلها النساء فمنذ اندلاع الحرب الحالية انضمت ١,٧٢٥ اسرة جديدة للأسر التي تعيلها نساء في غزة نتيجة لمقتل الرجال الذين كانوا يعيلونها، بينما فقدت ٢٣و١٨ اسرة تعيلها النساء منازلها وستكون حالة

[١] المصدر نفسه، ص ٥–١٢.

[2] Poverty & Equity Brief, WEST BANK AND GAZA, October 2025. chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://documents1.worldbank.org/curated/en/099015410042525361/pdf/IDU-bde4c07a-8811-44bc-8388-992cc4e4f75b.pdf?utm_source=chatgpt.com

[3] Gaza's economy collapsed 83% in 2024, pushing all 2.3 million people into poverty, 24 November 2025

[4] World Bank Issues New Update on the Palestinian Economy, May 23, 2024, World Bank Group, https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2024/05/23/world-bank-issues-new-update-on-the-palestinian-economy?utm_source=chatgpt.com

هذه الاسر صعبة جدا، ما كانت معيلة العائلة عاطلة عن العمل، بعد مقتل المعيلين من الرجال.[١] وتعدّ هذه الفئة من أكثر الشرائح هشاشة في الأزمات الممتدة، إذ تترافق مع فقدان مصادر الدخل، وغياب الدعم الاجتماعي، وتدهور الأمن الغذائي، الأمر الذي يشكل تهديدًا مضاعفًا لبنية المجتمع وقدرته على الصمود. وأشارت دراسات اجتماعية إلى أن النساء الفلسطينيات يتحملن الجزء الأكبر من كلفة الانهيار الاجتماعي، سواء من خلال العمل غير المأجور أو من خلال إدارة الأسر في ظروف النزاع.[٢] مع تأثر الأسر في الضفة أيضًا بسبب انخفاض الدخل بسبب تقلّص فرص العمل وانخفاض الدعم المالي، التي تسببت في ارتفاع معدلات الفقر وتراجعت قدرة الحكومة على الإنفاق الاجتماعي. وبشكل الأزمة تجاوزت الاقتصاد إلى تهديد رأس المال البشري ذاته. قبل الحرب في ٢٠٢٣، كان معدل الفقر في الضفة الغربية منخفضًا مقارنة بغزة، نحو ١٢%.[٣] ومع تراجع النشاط الاقتصادي بعد الحرب، ارتفع معدل الفقر في الضفة من حوالي ١٢% إلى نحو ٢٨% بحلول منتصف ٢٠٢٤[٤]، حسب التقرير الاقتصادي للبنك الدولي.وأكدت مصادر حديثة في عام ٢٠٢٥ استمرار ارتفاع مستوى الفقر في الضفة الغربية و لكنه أقل حدة من غزة؛ وبنسبة ازدادت عن ٢٨% حتى تشرين الأول ٢٠٢٥.[٥] ارتفع بشكل واضح خلال ٢٠٢٤–٢٠٢٥ مقارنة بالسنوات السابقة بسبب آثار النزاع والحصار والقيود على الحركة والاقتصاد، و رغم اختلاف الظروف عن الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلا أن البيانات الرسمية تشير إلى معدلات فقر أعلى من المعدل العام للمجتمع العربي داخل إسرائيل مقارنة ببقية السكان اليهود، فكثير من البلدات العربية سجلت نسب فقر تتجاوز ٤٠–٥٠%، مثل تل السبع (٥٥%)، عرعرة النقب (٥٢.٦%)، حورة (٥١.٦%) حسب تقرير نشرته مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية.[٦]

المطلب الثالث

القتل والقمع والاعتقالات

[١] حرب غزة: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة على دولة فلسطين، مصدر سبق ذكره، ص ٣.
[٢] المصدر نفسه، ص ٩.
[3] World Bank Issues New Update on the Palestinian Economy, Op.cit.
[4] Impacts of the conflict in the Middle East on the Palestinian Economy – September 2024 Update, World Bank Report, 26 September 2024, https://www.un.org/unispal/document/world-bank-report-26sep24/?utm_source=chatgpt.com
[5] West Bank and Gaza Poverty and Equity Brief : October 2025, World Bank Group, https://documents.worldbank.org/pt/publication/documents-reports/documentdetail/099015410042525361?utm_source=chatgpt.com
[٦] ارتفاع معدلات الفقر في إسرائيل... العرب في مقدمة الأكثر تضررًا، موقع عرب ٤٨، ٢٠٢٤/١٢/٢٤، https://n9.cl/hrkt9z

أفضت حرب غزة عن خسائر فادحة في الأرواح، أدت لتداعيات اجتماعية قصيرة وطويلة الاجل ولحرمان وتدهور في التنمية البشرية ستعاني منه الأراضي الفلسطينية باسرها. ومنذ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣، شهد قطاع غزة تصعيداً غير مسبوق في عمليات القتل والعنف الجسدي والاعتقالات الجماعية وإصابات المدنيين، بشكل يعكس حجم وكثافة عمليات القتل في غزة، مما أثر على المدنيين من جميع الفئات السكانية. فقد تعرضت المناطق السكنية والملاجئ والمناطق الحضرية المكتظة بالسكان لعمليات عسكرية متكررة، أسفرت عن ارتفاع نسبة الضحايا من النساء والأطفال وكبار السن وتآكل مبدأ حماية المدنيين، وإلى ذلك أدى العنف المميت أيضًا إلى زعزعة البنى الاجتماعية، وإضعاف قدرة المجتمعات على الصمود. مما أنتج عواقب ديموغرافية ونفسية واقتصادية طويلة الأمد، أعادت تشكيل النسيج الاجتماعي لغزة حتى وصلت الى مرحلة الإبادة الجماعية وكارثة الإنسانية منذ أكثر من عاميين كاملين. فقد تعرض ما يقارب ٢,٤ مليون نسمة وهو عدد سكان غزة للإبادة والتجويع والتطهير العرقي. فقد بلغ مجموع الشهداء والمفقودين (٧٦,٦٣٩) منذ بدء الإبادة الجماعية.[١] من بينهم ٣٢,٠٠٠ شهيد من أطفال ونساء. وبلغ عدد الجرحى (١٦٩,٥٨٣)، وتعرض للاعتقال (٦,٧٠٠) في ظروف اتسمت في كثير من الأحيان بغياب الإجراءات القانونية الواضحة أو التهم المحددة أو إمكانية الوصول إلى التمثيل القانوني ولم تقتصر هذه الاعتقالات على الأفراد المشتبه بصلتهم بأنشطة أمنية، بل طالت صحفيين وعاملين في المجال الطبي ومدنيين كانوا يمارسون أنشطتهم اليومية، الأمر الذي حوّل الاعتقال إلى أداة للسيطرة الاجتماعية وبث الخوف وعدم اليقين بين السكان. وفي الضفة الغربية، ترافقت الحرب مع تصاعد غير مسبوق في اعتداءات المستوطنين وتوسّع العمليات العسكرية الإسرائيلية داخل المدن والبلدات الفلسطينية، ما أدى إلى تفاقم حالة عدم الأمان الاجتماعي وإضعاف البنية المجتمعية المحلية. وقد وثّق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية مقتل عشرات الفلسطينيين خلال الشهر الأول من الحرب وحده[٢]، إلى جانب إصابة المئات وتوسّع حملات الاعتقال وتعطل الحركة الاقتصادية وتراجع عمل المؤسسات المدنية.وتشير البيانات إلى استشهاد أكثر من ١٠٣٢ فلسطينيًا في الضفة الغربية وإصابة نحو ٧٠٠٠ شخص واعتقال أكثر من ١٨,٥٠٠ حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥ لغاية أيلول ٢٠٢٥[٣]، وقد وصف بعض الباحثين هذه التطورات بأنها تمثل شكلًا من أشكال إعادة الاحتلال العسكري للضفة الغربية من خلال

[١] أرقام صادمة.. الحصاد المُرّ لعامين من الإبادة الجماعية الإسرائيلية في غزة، المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٠٢٥، الموقع الاليكتروني:https://n9.cl/cn14gc

[٢] حرب غزة: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة على دولة فلسطين: الإسكوا، منظمة الأمم المتحدة، ص ص٤-٥.

[٣] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الموقع الاليكتروني:
https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/1405/Default.aspx

تكثيف عمليات المداهمة وفرض القيود الأمنية المشددة على المدن والقرى الفلسطينية.[١] وفي هذا السياق، صعّد المستوطنون من اعتداءاتهم ضد الفلسطينيين، مستغلين أجواء الحرب لتعزيز سيطرتهم على الأراضي الفلسطينية.[٢] ويشمل ما يعرف بـ (عنف المستوطنين) مجموعة واسعة من الانتهاكات، مثل الاعتداء على الممتلكات وإغلاق الطرق الزراعية ومصادر المياه، وإحراق المركبات والمنازل، وسرقة الماشية، واقتلاع أشجار الزيتون، إضافة إلى الاعتداءات الجسدية واستخدام الذخيرة الحية ضد الفلسطينيين، ويرتبط هذا العنف في كثير من الأحيان بأيديولوجية استيطانية ترى أن الضفة الغربية التي يطلق عليها المستوطنون اسم (يهودا والسامرة) تمثل جزءًا من الحق التاريخي والديني لليهود، وأن على الفلسطينيين إما قبول وضعهم الثانوي أو مغادرة الأرض.[٣] وقد أشارت تقارير دولية إلى أن بعض هذه الاعتداءات جرت في ظل حماية أو دعم غير مباشر من القوات الإسرائيلية، الأمر الذي أسهم في تعزيز مناخ الإفلات من العقاب وتكريس السيطرة الاستيطانية على الأرض. [٤] كما ترتبط هذه السياسات بمحاولات إسرائيلية أوسع لفرض السيطرة الكاملة على المنطقة (ج) التي تشكل نحو ٦٠% من مساحة الضفة الغربية وتخضع للسيطرة الإسرائيلية المباشرة بموجب اتفاقية أوسلو. وقد صرّح مسؤولون إسرائيليون مرارًا بأن هذه المنطقة ينبغي أن تبقى تحت السيادة الإسرائيلية، في حين تعمل الحكومة الإسرائيلية على توسيع الاستيطان عبر مشاريع بنى تحتية ومخططات إسكان تهدف إلى مضاعفة عدد المستوطنين في الضفة الغربية[٥] . أما الفلسطينيون داخل الخط الأخضر، فقد وجدوا أنفسهم أمام مناخ أمني وسياسي متوتر رافقته إجراءات قمعية متزايدة. فمنذ الأيام الأولى للحرب فعّلت السلطات الإسرائيلية سياسة القمع الوقائي، عبر حملات اعتقال واستجواب طالت أطباء ومعلمين وطلابًا وفنانين بسبب تعبيرات تضامن مع غزة على وسائل التواصل الاجتماعي. كما اتخذت بعض الجامعات الإسرائيلية إجراءات تأديبية ضد عدد كبير من الطلاب العرب، وانتهى عدد من هذه القضايا بالفصل النهائي من المؤسسات التعليمية [٦]، وفي هذا السياق صادق وزير الأمن القومي الإسرائيلي (إيتمار بن غفير) على إنشاء ما يسمى بـ "الحرس القومي" وتسليح مجموعات مدنية يهودية بحجة حماية المدن المختلطة، وهو ما أعاد إلى الأذهان

[1] . Mairav Zonszein, Settler violence rises in the west bank during the gaza war,international crisis group,6nov,2023, p.8.
[2] Ibid,p.8.
[٣] مخطط إسرائيل لضمّ الضفة الغربية: الاحتمالات والتداعيات على القضية الفلسطينية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة، (٠٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥). ص ص ٤-٥.
[٤] رنا الخالدي، مصدر سبق ذكره، ص ص١٣-١٤.
[5] Knesset Votes 71–13 for Non-Binding Motion Calling to Annex West Bank," The Times of Israel, 23/7/2025
Knesset Votes Overwhelmingly Against Palestinian Statehood," The Times of Israel, 18/7/2024
[٦] د. هاني رمضان، فلسطينيو ٤٨ وحرب الإبادة الإسرائيلية ضدّ قطاع غزة: بين الواقع والمتوقع، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (تموز/يوليو ٢٠٢٤). ص ص ٤-٧.

ممارسات الميليشيات خلال نكبة عام ١٩٤٨[١]، كما تركت الحرب آثارًا عميقة على الهوية والوعي الجمعي الفلسطيني. ففي غزة أصبح البقاء الجسدي هو الهمّ الأساسي للسكان في ظل نقص الغذاء والدواء والمياه والمأوى، بينما يعيش الفلسطينيون في الداخل حالة توتر مستمر بين هويتهم الوطنية ومتطلبات التكيف داخل دولة تنظر إليهم في كثير من الأحيان باعتبارهم تهديدًا أمنيًا[٢]،وتشير التحليلات السياسية والاجتماعية إلى أن الحرب لم تقتصر على إعادة تشكيل موازين القوة العسكرية، بل أعادت أيضًا صياغة العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع الفلسطيني، وعمّقت الفجوة بين غزة والضفة والداخل نتيجة التفاوت في مستويات الدمار والقمع والتهميش الاقتصادي. كما كشفت الحرب عن هشاشة البنية المؤسسية الفلسطينية ومحدودية قدرتها على التعامل مع الأزمات الممتدة[٣]. وبذلك يمكن القول إن عملية طوفان الأقصى وما تبعها من حرب شاملة لم تؤثر فقط في موازين الصراع العسكري، بل أعادت تشكيل البنية الاجتماعية الفلسطينية بصورة عميقة؛ إذ تآكل رأس المال الاجتماعي وتراجعت القدرة على العمل الجماعي، بينما برزت أولويات جديدة تتعلق بالصمود الإنساني والاقتصادي. وتشير تقديرات عديدة إلى أن التعافي الاجتماعي والاقتصادي قد يحتاج سنوات طويلة وربما أجيالًا كاملة إذا لم تتوافر بيئة سياسية مستقرة ودعم دولي واسع لإعادة الإعمار والتنمية[٤]. وأخيرا، تبيّن هذه الدراسة أن عملية طوفان الأقصى لم تكن مجرد حدث عسكري محدود، بل شكّلت تحوّلاً مفصلياً في ديناميكيات الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، انعكس بصورة مباشرة على واقع الداخل الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، وكذلك على الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد كشفت تداعيات العملية عن عمق الترابط السياسي والاجتماعي والاقتصادي بين مكوّنات الشعب الفلسطيني، وأعادت تسليط الضوء على موقع الداخل الفلسطيني بوصفه جزءاً فاعلاً في معادلة الصراع، وليس مجرد أقلية معزولة داخل الدولة الإسرائيلية. كما أظهرت التطورات اللاحقة للعملية أن السياسات الإسرائيلية اتجهت نحو تشديد أدوات الضبط الأمني والسياسي والاقتصادي تجاه الفلسطينيين، الأمر الذي عمّق حالة التوتر البنيوي بين الهوية الوطنية الفلسطينية

---

[١] المصدر نفسه، ص ص ١٣-١٧.

[2] Amara, Muhammad, and Mohanad Mostafa, 'The Impact of the Occupation of the West Bank and the Gaza Strip on the Political Discourse of the Palestinians in Israel', in Daniel Bar-Tal, and Izhak Schnell (eds), The Impacts of Lasting Occupation: Lessons from Israeli Society, Series in Political Psychology (New York, 2012; online edn, Oxford Academic, 24 Jan. 2013), https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780199862184.003.0009,

[٣] وليد حباس، ماهي تداعيات استمرار الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي؟ تقارير، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٦/أغسطس/٢٠٢٤. الموقع الالكتروني:https://n9.cl/tk46j

[4] Gaza war : Expected socioeconomic impact on the state of Palestine, United Nations ESCWA,2024,

ومتطلبات الاندماج المفروض في إطار الدولة الإسرائيلية. وفي ضوء ذلك، يرى الباحث أن تداعيات العملية قد أسهمت في إعادة تشكيل الوعي السياسي للفلسطينيين في الداخل، وتعزيز ارتباطهم بالقضية الوطنية الفلسطينية، وهو ما قد ينعكس مستقبلاً على أنماط المشاركة السياسية والاجتماعية وعلى طبيعة العلاقة بين الدولة الإسرائيلية ومواطنيها الفلسطينيين.

الخاتمة

مثّلت عملية طوفان الأقصى نقطة تحوّل حاسمة في مسار الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، ليس فقط في أبعاده العسكرية والأمنية، بل في تداعياتها العميقة والمستمرة على الأراضي الفلسطينية الداخلية. وقد انطلقت هذه الدراسة من فرضية رئيسة مفادها أن العملية لم تكن حدثاً عسكرياً معزولاً، بل متغيراً بنيوياً انعكس على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للفلسطينيين في غزة والضفة الغربية وداخل الخط الأخضر، باعتبارهم مكونات مترابطة لواقع اجتماعي–سياسي واحد. وتُظهر نتائج البحث إلى حدٍّ كبير صحة هذه الفرضية، إذ بيّنت أن العملية والرد الإسرائيلي اللاحق أحدثا أثراً متعدد الأبعاد تجاوز الحدود الجغرافية، ليطال مختلف التجمعات الفلسطينية ويعيد تشكيل تفاعلاتها الداخلية. اقتصادياً، كشفت نتائج الدراسة أن العملية عجّلت بانهيار البنى الاقتصادية الهشة أصلاً داخل الأراضي الفلسطينية الداخلية. فقد أدّى التدمير الواسع للبنية التحتية، وتعطيل أسواق العمل، وانكماش القطاعات الإنتاجية، إلى تفاقم الفقر والتبعية الاقتصادية وانعدام الأمن الغذائي، في وقتٍ واجهت فيه المؤسسات الفلسطينية ضغوطاً مالية وإدارية غير مسبوقة. وتؤكد هذه النتائج صحة الفرضية القائلة إن بنية الاقتصاد الفلسطيني تبقى شديدة الهشاشة أمام الصدمات المرتبطة بالصراع، في ظل استمرار الاحتلال والحصار والقيود الهيكلية المفروضة على التنمية الاقتصادية.أما اجتماعياً، فقد أظهرت الدراسة أن التداعيات الإنسانية للعملية كانت واسعة النطاق، حيث أدى النزوح الجماعي والخسائر البشرية والصدمات النفسية وتدهور الخدمات الأساسية إلى إعادة تشكيل أنماط الحياة اليومية والتماسك المجتمعي. ورغم اختلاف حجم التأثير بين غزة والضفة الغربية وداخل الخط الأخضر، فإن التجربة التراكمية للعنف وعدم الاستقرار أسهمت في خلق حالة عامة من انعدام الأمن والتهميش، وفي الوقت نفسه عزّزت الشعور بوحدة المصير بين مختلف التجمعات الفلسطينية.سياسياً وأمنياً، كشفت نتائج البحث أن المرحلة التي أعقبت العملية شهدت تصعيداً واضحاً في الإجراءات الأمنية الإسرائيلية، بما في ذلك الاعتقالات الجماعية، وتشديد القيود على الحريات المدنية والسياسية، وتضييق الحيز العام للنشاط السياسي، ولا سيما في الضفة الغربية وداخل الخط الأخضر. وقد أدت هذه الإجراءات إلى تعميق حالة التوتر البنيوي

في العلاقة بين الفلسطينيين والدولة الإسرائيلية، كما أضعفت بعض آليات التمثيل والمشاركة السياسية، الأمر الذي يعكس تعقيد معادلة الهوية والمواطنة في سياق الصراع المستمر.

وبناءً على ذلك، تخلص الدراسة إلى أن نتائجها تدعم الفرضية الأساسية التي انطلقت منها، والمتمثلة في أن عملية طوفان الأقصى شكّلت لحظة مفصلية أعادت تشكيل الأوضاع الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية والديناميات السياسية داخل الأراضي الفلسطينية الداخلية. كما تؤكد الدراسة أهمية تبنّي إطار تحليلي متكامل يأخذ في الاعتبار الطبيعة المترابطة للواقع الفلسطيني، ويضع هذه التطورات ضمن سياق أوسع يتمثل في بنية الاحتلال المستمر وعدم المساواة الهيكلية. ومن المرجّح أن تستمر تداعيات هذه العملية في التأثير في المشهد الفلسطيني على المديين المتوسط والطويل، الأمر الذي يجعلها مرجعاً أساسياً لفهم التحولات المستقبلية في بنية المجتمع الفلسطيني وفي مسار الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي.

المصادر:

الكتب:

١. بشارة، عزمي. من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.
٢. الخالدي، رشيد. الهوية الفلسطينية: بناء وعي في ظل النكبة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٠.
٣. المجذوب، محمد. القانون الدولي العام. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٤.

البحوث والدراسات::

١. إبراهيم، أنس، الجريمة المنظمة في ظل دولة الإبادة، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ١٤٤، خريف ٢٠٢٥.
٢.بدر، أشرف، قطاع غزة بين التهجير الطوعي والتهجير القسري ١٩٦٧–٢٠٢٤، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، العدد ١٤٢، ٢٠٢٥.
٣.فرنسيس، سحر، صمت: حالة طوارئ قانونية في ظل عمليات الإبادة، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ١٣٧، شتاء ٢٠٢٤.
٤. كيلاني، مروة محمد، تداعيات طوفان الأقصى على إسرائيل وفلسطين: رؤية استشرافية لمستقبل فلسطين، مجلة حوليات آداب عين شمس، كلية الآداب، جامعة عين شمس، المجلد ٥٢، ٢٠٢٤.
٥.ناشف، نديم، المحتوى المحذوف: الحرب الإسرائيلية الرقمية على المحتوى الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ١٣٤، ٢٠٢٣.
٦. عودة الله، خالد، فلسطينيو ٤٨ والمشروع الوطني الفلسطيني: حدود الدور وإمكانات التأثير، مجلة السياسة الفلسطينية، العدد ١٥، رام الله، ٢٠١٩.

التقارير:

١. إعلان حيفا: نحو دستور ديمقراطي قائم على المساواة. حيفا: المركز العربي للدراسات التطبيقية مدى الكرمل، ٢٠٠٧.
٢. الآثار الاقتصادية والاجتماعية لطوفان الأقصى على المجتمع العربي داخل إسرائيل: قراءة في تقرير (IATF). كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤.

٣.الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS). النشرة الإحصائية ربع السنوية لسوق العمل في فلسطين. رام الله، ٢٠٢٤.
٤. الخالدي، رنا. كيف تقرأ التداعيات الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣.
٥. حرب غزة: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة على دولة فلسطين: تقديرات أولية لغاية ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣، بيروت: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الأسكوا، ٢٠٢٣.
٥. رمضان، هاني. فلسطينيو ٤٨ وحرب الإبادة الإسرائيلية ضد قطاع غزة: بين الواقع والمتوقع. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تموز/يوليو ٢٠٢٤.
٦. طوفان الأقصى وصراع المقاربات. تقدير موقف. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، ص ص ٤–٦.
٧. مصطفى، مهند. قراءة في نتائج انتخابات الكنيست الخامسة والعشرين وتوجهات الحكومة القادمة. تقدير موقف. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢.
٨. الهبة الشعبية في مناطق الـ٤٨ المحتلة: أسبابها وتداعياتها. تقدير موقف. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٦ أيار/مايو ٢٠٢١.
٩. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ٢٠٢٢–٢٠٢٣. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٢٤، ص ص ٤٠–٤١.

شبكة الانترنت العالمية:

١.أرقام صادمة: الحصاد المُرّ لعامين من الإبادة الجماعية الإسرائيلية في غزة. المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٠٢٥. https://n9.cl/cn14gc
٢.الإبادة وأفعال الإبادة الجماعية. هيومن رايتس ووتش، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤. https://www.hrw.org/ar/report/2024/12/19/39003
٣. الآثار الاقتصادية والاجتماعية لطوفان الأقصى على المجتمع العربي داخل إسرائيل: قراءة في تقرير (IATF). كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤.
٤.العدوان على الحقوق الرقمية الفلسطينية. المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي (حملة)، ص ص ٤–٩. https://7amleh.org/storage/The%20Attacks
٥.الخارجية الفلسطينية: إسرائيل تهدف "لحشر" نازحي غزة باتجاه مصر. العربية نت، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣.
٦.ارتفاع معدلات الفقر في إسرائيل: العرب في مقدمة الأكثر تضررًا. موقع عرب ٤٨، ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤. https://n9.cl/hrkt9z
٧.الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS). الموقع الرسمي. https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/1405/Default.aspx
٨.حرب غزة: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة على دولة فلسطين. تقديرات أولية لغاية ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣. الإسكوا، الأمم المتحدة.
٩.حلس، رائد محمد. اقتصاد اللا-دولة في مرحلة ما بعد الحرب: سياسات التفكيك المنظم للبنى الاقتصادية في غزة كأداة للهيمنة السياسية. ورقة علمية. مركز الزيتونة، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥.
١٠.حباس، وليد. "ما هي تداعيات استمرار الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي؟" تقارير، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٢٤. https://n9.cl/tk46
١١.حملات قمع ممنهجة لحرية التعبير في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية (عدالة). https://www.adalah.org/ar/content/view/10942
١٢. شقاقي، خليل. إعادة توحيد الضفة وغزة بإجراء مصالحة داخلية. أوراق سياساتية نقدية. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، أيار/مايو ٢٠٢٤. https://pcpsr.org/ar/node/979
١٣. صلاحات، راما، وأحمد قاضي. مؤشر العنصرية والتحريض ٢٠٢٤. المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي (حملة)، آذار/مارس ٢٠٢٥، ص ص ٩–١٤. https://7amleh.org/post/racism-index-2024
١٤. طوفان الأقصى: انهيار الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه غزة. تقدير موقف. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠٢٣، ص ص ٢–٤.
١٥. عبد الله، محمد وتد. "فشل محاولة إقصاء أيمن عودة ومخاوف استهداف التمثيل العربي بالكنيست." الجزيرة نت، ٢٠٢٥.

١٦. عدالة يلتمس إلى المحكمة العليا ضد قرار لجنة السلوكيات في الكنيست تعليق عضوية النائب عوفر كسيف. ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥. https://akkanet.net/143196
١٧. فلسطين: على الدول التحرك لوقف الفظائع. هيومن رايتس ووتش، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥.
١٨. قمع فلسطينيي الـ٤٨: تكامل بين مؤسسات الاحتلال الرسمية والشعبية. العربي الجديد.
١٩. قوانين الفجر الظلامية: كيف يُشرعن الكنيست التمييز ضد العرب في إسرائيل؟ صحيفة الشرق الأوسط.
٢٠. المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية تلاحق الطلاب الفلسطينيين بسبب منشوراتهم على وسائل التواصل الاجتماعي في ظل العدوان على غزة. المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية، ٢٠٢٣.
٢١.المعطيات عن حملات الاعتقال وأعداد الأسرى الفلسطينيين منذ بدء حرب الإبادة. تقرير شهري. نادي الأسير الفلسطيني، ٢٠٢٤. https://www.ppsmo.ps/home/studies/16790
٢٢. هل تؤسّس الحكومة الفلسطينية لأدوار جديدة للسلطة في الضفة وغزة؟ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٢٤. https://strategiecs.com/ar
٢٣. حالة حقوق الإنسان في العالم. منظمة العفو الدولية، نيسان/أبريل ٢٠٢٤، ص ص ٧١–٧٦.
٢٤. لبطالة في الضفة الغربية وغزة تتفاقم بعد إغلاق المعابر. موقع عرب ٤٨، ٢٠٢٤؛ وانظر أيضًا: "خسائر العمالة الفلسطينية تتجاوز ١.٣ مليار شيكل شهريًا." الجزيرة نت، ٢٠٢٤.

المصادر الإنكليزية:

A. Documents:

1. Adalah Legal Center, "The Basic Law: Israel – The Nation-State of the Jewish People," Legal Brief, 2018.
2. Gaza and West Bank Interim Rapid Damage and Needs Assessment (IRDNA). Washington, DC, 2025.
3. Human Rights Watch. A Threshold Crossed: Israeli Authorities and the Crimes of Apartheid and Persecution. New York: Human Rights Watch, 2021.
4. Human Rights Watch. Israel/Palestine 2024 Report: Eroding Civil Freedoms. 2024.
5. Or Commission. Findings and Recommendations. Government of Israel, 2003.
6. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory. Geneva: UNCTAD, 2024.

B. Books:

1. Adalah. The Future Vision of the Palestinian Arabs in Israel. Nazareth: Adalah, 2006.
2. .٢.Amara, Muhammad, and Mohanad Mostafa. "The Impact of the Occupation of the West Bank and the Gaza Strip on the Political Discourse of the Palestinians in Israel." In The Impacts of Lasting Occupation: Lessons from Israeli Society, edited by Daniel Bar-Tal and Izhak Schnell. New York: Oxford University Press, 2012. https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780199862184.003.0009
3. Amnesty International. Israel's Apartheid Against Palestinians: Cruel System of Domination and Crime Against Humanity. London: Amnesty International, 2022.
4. Mada al-Carmel. The Haifa Declaration. Haifa: Mada al-Carmel, 2007.
5. Rouhana, Nadim N., and As'ad Ghanem. The Palestinians in Israel: Readings in History, Politics and Society. Haifa: Mada al-Carmel, 2019.
6. .٦Said, Edward. The Question of Palestine. New York: Vintage Books, 1992.

C. Research and Studies:

1. .١European Council on Foreign Relations (ECFR). "Mapping Palestinian Politics: Arab Citizens of Israel." 2023.
2. Insight Turkey. "Operation al-Aqsa Flood: A Rupture in the History of the Palestinian Resistance." Insight
3. International Labour Organization (ILO). Impact of the War in Gaza on the Labour Market and Livelihoods in the Occupied Palestinian Territory. Bulletin No. 4. Geneva: ILO, June 2024.
4. Iqtait, Anas. "The Palestinian Authority Since October 2023: Flawed Expectations and Failed Leadership." Journal of Palestine Studies 53, no. 4.(٢٠٢٤)
5. Shikaki, Khalil. "Palestinian Politics After Oslo: Restructuring Factional Relations." Journal of Palestine Studies 28, no. 2 (1999

D. Internet Sources:

1. Debre, Isabel. "Palestinians Flee Northern Gaza after Israel Orders 1 Million to Evacuate as Ground Attack Looms." Associated Press, October 14, 2023. https://apnews.com/article/israel-palestinians-gaza-hamas-war-c8b4fc20e4fd2ef381d5edb7e9e8308c
2. Fischler, Jacob. "U.S. Stresses Support for Israel as 1 Million Residents of North Gaza Ordered to Evacuate." October 13, 2023. https://coloradonewsline.com/2023/10/13/u-s-stresses-support-for-israel-as-1-million-residents-of-north-gaza-ordered-to-evacuate/
3. International Labour Organization (ILO). The Two-Year War in Gaza: Impacts on Employment and Livelihoods in the West Bank. Geneva: ILO, October 2025.
4. Israel Must Rescind Evacuation Order for Northern Gaza and Comply with International Law: UN Expert. United Nations Human Rights, October 13, 2023. https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/10/israel-must-rescind-evacuation-order-northern-gaza-and-comply-international
5. McNeil, Sam. "Israel Cracks Down on Palestinian Citizens Who Speak Out against the War in Gaza." Associated Press, November 24, 2024. https://apnews.com/article/israel-gaza-war-palestinians-dissent-protest-849cc9250534b5bae98cea89e6f4d35e
6. Mehvar, Ameneh, and Nasser Khdour. Civilians or Soldiers? Settler Violence in the West Bank. ACLED Report, June 10, 2024. https://acleddata.com/report/civilians-or-soldiers-settler-violence-west-bank
7. .Mhawish, Mohammed R. "A Second Nakba': Echoes of 1948 as Israel Orders Palestinians to Leave." Al Jazeera, October 14, 2023. https://www.aljazeera.com/news/2023/10/14/a-second-nakba-echoes-of-1948-as-israel-orders-palestinians-to-leave
8. OCHA. Movement and Access in the West Bank. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 2023–2024. https://www.ochaopt.org/content/movement-and-access-west-bank-september-2024
9. Poverty and Equity Brief: West Bank and Gaza. World Bank Group, October 2025.
10. The Gaza and West Bank Interim Rapid Damage and Needs Assessment (IRDNA). World Bank Group, February 2025.
11. The Impact of the Conflict in the Middle East on the Palestinian Economy. World Bank Economic Monitoring Report, September 2025.

12. World Bank Group. "World Bank Issues New Update on the Palestinian Economy." May 23, 2024. https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2024/05/23/world-bank-issues-new-update-on-the-palestinian-economy
13. World Bank Group. Impacts of the Conflict in the Middle East on the Palestinian Economy: September 2024 Update.
14. West Bank and Gaza Poverty and Equity Brief. World Bank Group, October 2025.

E. Newspaper Articles:

1. Haaretz. "MKs Odeh and Abu Shehadeh Investigated for Comments on Gaza War." October 28, 2023.
2. Haaretz. "Police Instructed to Arrest Arabs Showing Sympathy for Gaza." October 15, 2024
3. Knesset Votes 71–13 for Non-Binding Motion Calling to Annex West Bank." The Times of Israel, July 23, 2025.
4. Knesset Votes Overwhelmingly Against Palestinian Statehood." The Times of Israel, July 18, 2024.
5. Zonszein, Mairav. "Settler Violence Rises in the West Bank during the Gaza War." International Crisis Group, November 6, 2023.

F. Reports:

1. Adalah – The Legal Center for Arab Minority Rights in Israel. "Crackdown on Freedom of Speech of Palestinian Citizens of Israel." October 23, 2023.
2. Gaza War: Expected Socioeconomic Impact on the State of Palestine. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), 2024.
3. Impacts of the Conflict in the Middle East on the Palestinian Economy. World Bank Economic Monitoring Report. Washington, DC: World Bank, May 2024.
4. International Labour Organization (ILO). Gaza Labour Market Update. Q2 2024.
5. International Labour Organization (ILO). Rapid Assessment of the Labour Market Impact of the Gaza War. Geneva: ILO, 2024.
6. IATF. Arab Society Amid the War: Employment and Economy. January 2024.
7. Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). Performance of the Palestinian Economy. Ramallah, May 2025.
8. World Bank. Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee. April 2024.
9. World Bank. Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee. Washington, DC: World Bank, April 2024.
10. World Bank Group. Impacts of the Conflict in the Middle East on the Palestinian Economy. World Bank Economic Monitoring Report. Washington, DC: World Bank Group, April 2025.